

قائمة المحتوى

القسم الثالث: الحاجة للإصلاح

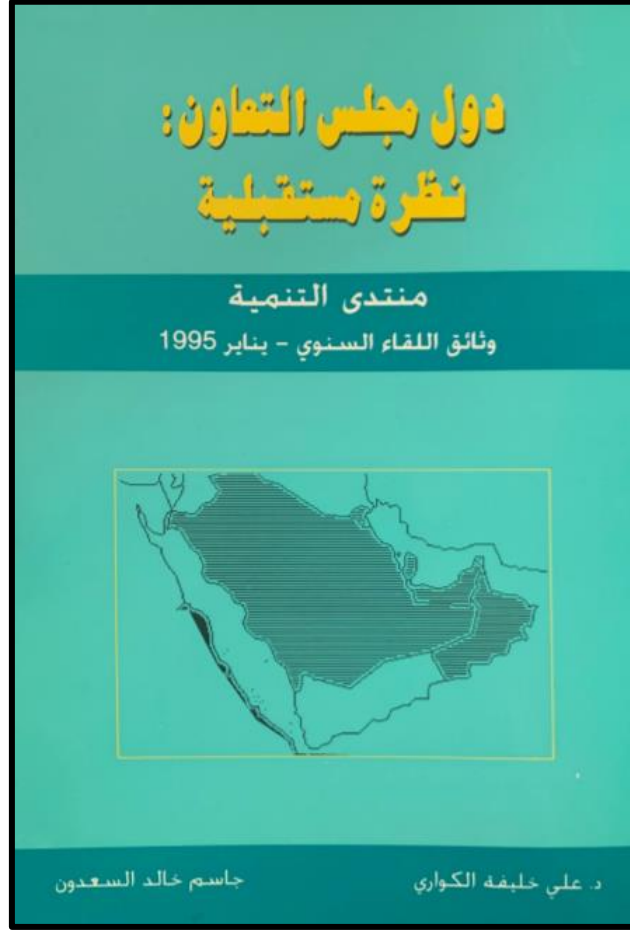
- 1-3 ما العمل ... من أجل المستقبل؟ عام 1995
- 2-3 ابعاد السياسة الامريكية وتحدياتها عام 2010
- 3-3 الإصلاح الجذري ... مدخل التنمية الحميدة عام 2012
- 4-3 مشروع إصلاح جذري من الداخل: خاتمة كتاب نحو اصلاح جذري..... عام 2004
- 5-3 أوقفوا بيع العقارات مقابل منح الإقامة: أصلحوا الخلل السكاني.. بالاشتراك مع الدكتور علي الزميع... عام 2012
- 6-3 الإصلاح ملح الأرض: مقدمة كتاب السياسات العامة والحاجة للإصلاح..... عام 2012

القسم ثالث: الحاجة للإصلاح

ما العمل ... من أجل المستقبل؟**

الدكتور علي خليفة الكواري

يناير عام 1995



المستقبل أت لاريب فيه. والمستقبل وليد الحاضر. كما أن المستقبل عرضة للتأثير عليه وتغيير مساره وإعادة تشكيله. وكثير من الأطراف ذات العلاقة، بأقطار "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تسعى إلى تشكيل مستقبل بلدان المنطقة

** قدمت هذه الورقة إلى اللقاء السنوي السادس عشر لمنتدى التنمية المنعقد في دبي من 19-20 يناير/كانون ثاني 1995 تحت عنوان "تقويم تجارب التنمية في دول الخليج" تنسيقاً وتحريراً الأستاذ جاسم خالد السعدون. وقد نشرت الورقة أول مرة في الكتاب الصادر عن المنتدى: جاسم السعدون وعلي خليفة الكواري، دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية، دار قرطاس، الكويت 1996.

وجدير بالذكر أنني كنت وقت انعقاد اللقاء في السنة الثالثة من منعي من السفر ولذلك لم أتمكن من حضور اللقاء وأنما قدمت ورقتي للمنتدى وتم مناقشتها في الاجتماع من قبل الزملاء الحاضرين للقاء.

وفق مصالحها. وليست شعوب المنطقة أقل الأطراف مصلحة في التأثير على المستقبل وفق مصالحها المشروعة. وعلى رأس تلك المصالح حقها في الوجود وصيانة هويتها العربية – الإسلامية وحاجتها إلى إعادة التماسك لمجتمعاتها. هذا فضلاً عن حقها في توفير وتحقيق التنمية المستدامة والكرامة الإنسانية.

من هنا يجب على أهل المنطقة أن يشاركوا في صنع المستقبل الذي يصبون إليه. وعلى المدركين لخطورة المسار الراهن، أن يحذروا من الوقوع في مغبة اليأس، كما عليهم أن يحذروا تفشي حالة الشعور بالعجز وانتشار روح السلبية التي تؤدي إلى انسحاب المواطنين، وترك مستقبل أوطانهم بشكله الآخرون. وعلى المثقفين أن يخلقوا فهماً مشتركاً أفضل لأوجه الخلل وأن ينشروا الوعي بالمخاطر. وأن يدعوا إلى سبل تصحيح مسار الحاضر. كما أن عليهم تخفيف ضغوط اللحظة الراهنة مستعنيين في ذلك بمخزون الثقافة العربية- الإسلامية من قيم الحق والعدل والتعاون والصبر والأمل. "فالخير لا ينهزم والشر لا ينتصر ولكننا لا نشهد من الزمان إلا اللحظة العابرة"(1).

ومن هنا أيضاً تنبثق أهمية الدعوة إلى تغيير مسار الحاضر وتبرز أهمية تنمية عزائم أهل المنطقة تجاه المشاركة الفعالة في تشكيل مستقبلهم. ذلك أن تلك المشاركة تمثل ضرورة وجود، فضلاً عن كونها مسؤولية تاريخية لا يجوز التنصل منها. إن تثبيط العزم أو الانصراف عن الاهتمام بالمصلحة العامة، بسبب جسامه المهام أو نتيجة للشعور بقلة الحيلة، يمثل دعوة مفتوحة لأن يشكل الآخرون مستقبل المنطقة وفق مصالحهم غير المشروعة في كثير من الأحيان.

ومن منطلق ضرورة المساهمة مهما تكن متواضعة، فإنني لبيت دعوة اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية، وقبلت الكتابة عن المستقبل الذي أرى أنه مظلم إذا استمر المسار الحاضر على ما هو عليه في دول المنطقة. وكان قبولي هذا، رغم تقديري بأنني من بين أقل أبناء المنطقة قدرة على الحديث عن المستقبل لأسباب كثيرة، ليس أقلها خيبة رجائي في أطر العمل الرسمي وعلى رأسها مجلس التعاون.

وقد سبق أن أعربت عن خيبة رجائي من خلال مقال نشره أواخر عام 1992 في موعد اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون في الدوحة. ونشر المقال تحت عنوان "خاب الرجاء ... وبقاء الحال من المحال" وكان بصيص الأمل الذي تعلق به في ذلك الوقت، لتعديل مسار العمل الرسمي، يتمثل في عودة الممارسة الديمقراطية في الكويت لما قد يكون لها من تأثير على العمل الأهلي في المنطقة. واليوم ما زال الأمل معقوداً في تأثير تجربة الكويت على الانفتاح السياسي في المنطقة.

بعد هذه المقدمة القلقة، وربما المتهيبية من الحديث عن المستقبل، اسمحوا لي أن أركز على أمرين: أولهما: تصور موجز لصورة المستقبل المنشود. وثانيهما: دعوة إلى تغيير مسار الحاضر.

أولاً: المستقبل المنشود

لا بد أن يكون المستقبل المنشود ممكن التحقيق، وأن يتوفر له حد أدنى من فرص القبول. ومن هنا يحسن بنا أن يكون الطرح واقعياً في إطار ضرورة تقارب حكومات المنطقة وشعوبها، والأمل في عودة اهتمام أهلها بالمصالح العليا لمجتمعاتهم والعمل سوياً من أجل المصلحة العامة. وكذلك لا نرضي بما هو قائم، وإنما نطمح في الانتقال إلى وضع يؤمن استمرار وجود أهل المنطقة على أرضهم ويحافظ على هويتهم، فضلاً عن توفير الحد الأدنى من شروط الأمن وفرص التنمية.

ويتمثل مدخل إصلاح الوضع الراهن في ضوء معطيات الواقع الراهن – في تجسيد اتحاد فيدرالي تندمج فيه – ابتداء – الدول الأعضاء في مجلس التعاون وتكون عضويته مفتوحة أمام الدول العربية الملاصقة الأخرى. وذلك تأكيداً على

الانتماء العربي والتزاماً بأن يكون هذا الكيان الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية وليس بديلاً عنها. كما يجب أن يكون العمق العربي هو العمق الاستراتيجي للاتحاد، والأمن القومي هو إطار الأمن له.

وفي تقديري أن هذا الكيان لا يمكن أن يقوم ولا يستطيع أن يستمر ويدوم، أو أن ينجز الوظائف التي من أجلها يقام، إذا لم يؤسس على مرتكزين رئيسيين. أولهما: دستور يلتزم بمبادئ النهج الديمقراطي. وثانيهما: تبني استراتيجية تنمية مستدامة. ويحسن بنا أن نناقش هذين المرتكزين:

1-1 الدستور الديمقراطي:

من البديهي أن الدول المستقلة لا تتنازل عن سيادتها لصالح اتحاد فيدرالي بينها، ما لم تضمّن الأقطار المكونة للاتحاد على حقوقها وتؤمن مصالحها المشروعة في المستقبل. كما أن الشعوب والمجتمعات والأفراد لا يربطون مصيرهم بمصير اتحاد لا يراعي مصالحهم ولا يضع حقوقهم موضع التطبيق. ولذلك لا بد أن يرتكز إنشاء هذا الاتحاد على أساس دستور يلتزم بالمساواة، ويأخذ باعتبار العدالة، ويعتمد روح الشورى الملزمة، ويكرس مبادئ الدستور الديمقراطي والتي تتمثل في ستة مبادئ عامة متعارف عليها (2)، يكون الانتقاص من أي منها بمثابة انتفاء لصفة الديمقراطية. أول هذه المبادئ: أن لا سيادة لفرد أو لقلّة على الشعب والشعب مصدر السلطات. ثانيها: المواطنة الكاملة المتساوية. وثالثها: سيطرة أحكام القانون وشمولية نطاق القضاء. ورابعها: عدم الجمع بين السلطات. وخامسها: ضمان الحقوق والحريات العامة. وسادسها: تداول السلطة التنفيذية على الأقل.

ولعل أقرب تجربة اتحادية لظروف المنطقة أن تكون متمثلة في تجربة اتحاد ماليزيا، تلك التجربة التي يجب دراستها وتلافي نواقصها. آخذين في الاعتبار خصوصية المنطقة فيما يتعلق بالبعد العربي والمكانة الإسلامية من ناحية. ومن ناحية أخرى ضرورة مراعاة الطبيعة العامة للثروة النفطية الناضبة، والتي يجب أن يعاد استثمار ريعها في أصول عامة ينتفع منها الجيل الحاضر ويتركها قائمة منتجة تنتفع بها الأجيال القادمة.

كما أن أقرب نماذج الدستور الديمقراطي الذي يمكن قيام الاتحاد على أساسه فيما أرى تتمثل في دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1973. وذلك أيضاً بعد توفير شروط استمرار العمل بهما دون تعطيل. وضمان حق المرأة في الترشيح والانتخاب. هذا إضافة إلى تلافي نواقصهما، لا سيما فيما يتعلق بغياب ولاية القضاء الدستوري المستقل من ناحية وضعف تنظيمات المجتمع المدني بسبب القيود التي تحد من حرية التعبير والتنظيم من ناحية أخرى. وإلى جانب ذلك قد يكون في النص على كون مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة هي المصدر للتشريع، شريطة أن تنظر في مدى تطبيق هذا الشرط من عدمه المحكمة الدستورية في الدولة المعنية، ما يضيف ضمانات دستورية تكفل عدم انحراف التشريع الوضعي عن الوظيفة الاجتماعية التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية. كما أنه يسد الباب أمام شبهة الخروج عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

2-1 استراتيجية التنمية

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة المرتكز الآخر الذي يجب أن يقوم الاتحاد الفيدرالي على أساسه. ولا حاجة بنا في هذه المرحلة أن نقترح استراتيجية جديدة للتنمية في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. فإن ما تم إنجازه في أواخر عام 1983 (3)، بناء على تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون، مازال مقترحاً صالحاً من حيث المبدأ لمعالجة

الوضع في الوقت الحاضر. كل ما في الأمر أنه يحتاج إلى إرادة التنفيذ، كما يحتاج إلى التنقيح والإضافة لمعالجة الأوضاع الراهنة.

ولذلك فإن "مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل" (4) ما زال "يمثل الروح التي يجب سريانها في جسم مجلس التعاون"، كما جاء في رد الأستاذ محمد علي النعيم من الرياض أحد المشاركين في الندوة الختامية لإقرار "المشروع"، على تردد الأمين العام في قبول الفصل المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية. وهو الفصل الذي كان ينص على ضرورة التزام المجلس الأعلى لمجلس التعاون بثلاثة متطلبات جوهرية لوضع استراتيجية التنمية والتكامل موضع التطبيق. أولها: تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه. وثانيها: إيجاد إدارة إقليمية لإدارة التنمية. وثالثها: تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارات التنمية الإقليمية (5).

وما يجب التأكيد عليه مرة أخرى أن اختيارنا، للاتحاد الفيدرالي الدستوري، إطاراً للمستقبل ينطلق من اعتبارين:

أولهما: اعتبار موضوعي رسمي يتمثل في ارتضاء حكومات دول المنطقة العمل المشترك من خلال مجلس التعاون "وصولاً إلى وحدة دولها" (6)، وفقاً لما جاء في النظام الأساسي للمجلس. والآن في عام 1995 وبعد مضي حوالي خمسة عشر عاماً على قيام المجلس، أصبح مستحقاً على حكومات المنطقة أن تدعم القول بالعمل، وأن تنجز الوحدة التي وعدت بها شعوبها. وعلى المجلس الأعلى اليوم واجب الالتفات إلى وحدة المنطقة. وعلى قيادات دول المنطقة مسؤولية طرح القضايا المصيرية على المستويين المحلي والإقليمي للمناقشة والحوار البناء. كما أن عليها النظر إلى القضايا الخلافية باعتبارها قضايا يحسن تناولها بالصدق وروح المسؤولية.

ثانيهما: اعتبار جوهرى مستقبلي على المستوى الرسمي والأهلي. يتمثل هذا الاعتبار في أن أية دولة من دول المنطقة بشكل عام، يتعذر عليها تأمين شروط الأمن وتوفير فرص التنمية الشاملة المستدامة بشكل منفرد. وذلك لصغر حجم دول المنطقة في المقام الأول. وفي المقام الثاني بسبب التشابك الحدودي والتداخل البشري والاقتصادي بين دول المنطقة وما يؤدي إليه من مشاكل يصعب حلها في إطار النظرة الضيقة، الأمر الذي يعمل على تباعد الحكومات وربما الشعوب. فجزيرة العرب، لا سيما إقليم شرقي الجزيرة العربية لم يعرف عبر تاريخه القريب الحواجز البشرية أو الاقتصادية، ولا خبر الحدود التاريخية التي أصبحت اليوم موضوع خلاف حاد بين حكومات المنطقة ومصدر تباعد بين شعوبها ومجتمعاتها. لقد أصبحت مشاكل الحدود، والتي كرسها وضع التجزئة، مصدر قلق وسبب ضعف ومجال خطراً للتدخل الأجنبي وتآكل الاستقلال وعودة عهد الحماية الأجنبية إلى المنطقة مرة أخرى، فعلاً وقولاً.

وليس هناك اليوم من سبيل للخروج من المأزق الذي تجد المنطقة نفسها فيه سوى قيام اتحاد فيدرالي دستوري ملتزم ببداية عملية التنمية المستدامة. ذلك أن كثافة الصراعات المتوقعة في المنطقة على كافة المستويات من ناحية إذا استمرت مسارات الحاضر في كل دولة من دولها. وكون بلدان المنطقة من ناحية ثانية تمثل "شريحة عربية تتماثل فيها الظروف الراهنة وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" (7)، يوفران أساساً موضوعياً ودافعاً مصلحياً لدى حكومات المنطقة وشعوبها لتجسيد كيان إقليمي قادر على تأمين المستقبل بعد تغيير مسار الحاضر.

ثانياً: تغيير مسار الحاضر

إذا كان تجسيد اتحاد فيدرالي دستوري هو الوضع الذي يوفر لبلدان المنطقة الحد الأدنى من شروط الأمن وفرص التنمية، فإن تغيير مسار الحاضر باتجاه بلوغ المستقبل هو السبيل إلى ذلك. لكن الوصول إليه ليس بالأمر السهل، وإنما تحول دونه عقبات، لا بد من تذليلها. كما أنه يتطلب شروطاً لا بد من توفيرها.

فالوصول إلى المستقبل المنشود يتطلب إصلاح أوجه الخلل الكثيرة المتعددة في المجتمع وفي الدولة وفي العلاقة بين الحكومات والشعوب. إلى جانب ضرورة تصحيح علاقات التبعية للخارج هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يتطلب ترشيد عملية اتخاذ القرار وتحقيق الاستفادة من الإنجازات الكمية التي سمحت بها تدفقات الثروة النفطية، وتفعيل الأشكال التنظيمية الحديثة التي اقتضتها مجازاة الدولة الناشئة في المنطقة لغيرها من الدول العصرية. ومن ثم توظيف الإمكانيات من أجل إصلاح أوجه الخلل وتصحيح بنيات الحاضر، وتهئية الدولة والمجتمع للسير في طريق تحقيق المستقبل المنشود. إن بنيات الحاضر إذا استمرت جاثمة دون إصلاح جذري وتصحيح عاجل، فإنها لا بد أن تكون شر نذير على صورة المستقبل المنتظر.

وهناك مدخلان متكاملان لتصحيح مسار الحاضر. أولهما: مدخل العمل المباشر إذا توفرت الإرادة السياسية. وثانيهما: العمل غير المباشر إذا تعذر العمل المباشر. فليس هناك خط دفاع ثان سوي المجتمع الذي يجب على جماعته وأفراده أن يتساندوا من أجل تدارك ما يمكن تداركه، وإنجاز ما يمكن إنجازه حتى تنمو الإرادة السياسية الكافية لوضع متطلبات الإصلاح موضع التطبيق.

2-1 العمل المباشر

يهيئ العمل المباشر لإقامة اتحاد فيدرالي دستوري في المنطقة، عندما تتوافر إرادة سياسية لذلك على المستويات المحلية تدرك أهمية تغيير مسار الحاضر. وعندما تتبلور نتيجة لذلك إرادة سياسية إقليمية، تبدأ خطوات تجسيد الاتحاد الفيدرالي على أساس مبادئ الدستور الديمقراطي. عندها يبدأ العمل الجاد من أجل إصلاح أوجه الخلل وتوظيف الإمكانيات. ويتطلب بلوغ هذه المرحلة الحاسمة استيعاب الحكومات أبعاد المسار الحاضر وإدراك القيادات مخاطر الاستمرار فيه. كما يتطلب تصالح الحكومات مع شعوبها، ومراعاة حق المواطنين في المشاركة وعلى رأسها المشاركة السياسية الفعالة. وهذا يحتاج إلى عقد اجتماعي ينظم ممارسة السلطة ويضبط عملية اتخاذ القرارات المصيرية. كما يتيح مجالات التقارب بين حكومات المنطقة وشعوبها، ويقدم أسس تعاون بناء على المستويين المحلي والإقليمي. وذلك من أجل تأمين المصير والمحافظة على الهوية وصيانة الأمن الوطني وبدء عملية التنمية المستدامة.

والحق أن تعاون أهل المنطقة وتساندهم من أجل حماية مصالحهم العليا ليس بالأمر الجديد. فحكومات المنطقة تعود جذور معظمها إلى اختيار أهل المنطقة في كل مجتمع محلي، قيادات من بينهم. وذلك من أجل تمثيل السكان المستقرين تجاه القوى الأجنبية والإقليمية. والتحدث باسمهم ومراعاة مصالحهم المشتركة. وقد تحالف أهل المنطقة في الماضي في كل مجتمع محلي فيما بينهم، وعضدوا القيادة التي ارتضوها. كما شاركوا بكل فاعلية في توفير ظروف السلم وشروط الأمن والعدل والنظام الذي تتطلبه حياة الاستقرار والانصراف إلى النشاطات المنتجة، لا سيما صناعة الغوص التي نسجت حول نشاطاتها حياة مجتمعات شرقي الجزيرة العربية. وقد كان التحالف هو مصدر بروز قيادات المنطقة وإن كانت هناك حالات قليلة متأخرة تم فيها فرض السلطة بالقوة وبالحماية الأجنبية.

وجدير بالتأكيد أن أغلب مجتمعات شرقي الجزيرة العربية تكونت أولاً، ثم اختارت قبائلها وعائلاتها قيادات محلية من داخلها. وبالتالي فإن تلك المجتمعات أسبق في الوجود من حكوماتها المحلية، التي استمدت شرعيتها من اختيار السكان لها والتحالف بينهما. كما استمدت قوتها من تعضيدهم جهودها ومشاركتهم طوعية في تحمل أعبائها عن رضا وقناعة. وقد استمر ذلك التحالف بين قبائل وعائلات كل مجتمع محلي من مجتمعات شرقي الجزيرة العربية فترات مختلفة. ولم تتغير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل جوهري إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد كان الشيخ الذي ارتضت الجماعة قيادته هو الأول بين متساوين ولم يكن بأي حال من الأحوال حاكماً فريداً مطلقاً.

وقد كان انتشار معاهدات الحماية البريطانية وتزايد الوجود الأجنبي واتفاقيات الحدود التي أبرمت معه إضافة إلى امتيازات النفط، سبباً في ذلك التغير الجوهري الذي أدى إليه إعادة ترتيب الأوضاع السياسية وتثبيتها على ما هي عليه اليوم تقريباً. ولعل انهيار صناعة الغوص منذ عام 1930 وتدني مستويات المعيشة وما صاحبها من هجرة وتدخل لمجتمعات المنطقة من ناحية، إضافة إلى تركيز عائدات النفط منذ أن تدفقت على المنطقة في أيدي الحكام من ناحية ثانية، كانت من بين الأسباب الرئيسية لانتقال حكومات المنطقة من مرحلة التحالف بين القبائل والعائلات في كل مجتمع محلي إلى مرحلة الحكم الأوتوقراطي تحت مظلة الحماية البريطانية.

واليوم هناك حاجة ماسة لأن تراجع حكومات المنطقة نمط الحكم السائد، وأن تختار بدلاً منه حكماً دستورياً ديمقراطياً. وذلك لتأسيس اتفاق وطني حديث، وفق عقد اجتماعي يرتضيه الحاكم والمحكوم ... يكرس مبادئ ويقيم أسساً سليمة لإدارة أوجه الاختلاف وتنمية التعاون البناء بين الحكومات والشعوب.

إن مثل هذا الانتقال المرجو من نظام الحكم الأوتوقراطي إلى نظام الحكم الدستوري هو عودة لكنها عصرية إلى مرحلة التحالف الذي استمدت منه قيادات المنطقة شرعيتها وبنيت بفضل قوتها. كما أنه ينسجم مع مقتضيات العدل ويستجيب لاحتياجات تغيير مسار الحاضر وتصحيح بنياته وبلوغ المستقبل المنشود. ومن هنا فإن الوصول إلى الحياة الدستورية الديمقراطية شرط لاضطلاع العمل الحكومي الرسمي بمهام العمل المباشر على المستوى المحلي أولاً والمستوى الإقليمي ثانياً. ولذلك فإن الشرط المسبق لقيام عمل مباشر من أجل تأمين المصير في بلدان المنطقة يتمثل في قبول الحكومات بدساتير تراعي مبادئ الدستور الديمقراطي واستعدادها لوضع تلك المبادئ موضع التطبيق. ولعل العقبة الرئيسية التي تقف دونه هي التضحية ببعض الامتيازات التي تتمتع بها النخب بشكل عام، والاسر الحاكمة بشكل خاص. وإلى جانب ذلك كله، فإن العمل المباشر من أجل تجسيد كيان إقليمي موحد، مستحيل إذا لم يكن هناك اتفاق على ضرورة وجود دستور ديمقراطي للاتحاد. لأن قيام اتحاد فيدرالي بين دول المنطقة يوجب تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح سيادة إقليمية موحدة. وليس غير الدستور الذي يقوم على المبادئ الديمقراطية ويضمن وضعها موضع التطبيق من سبيل يكفل مصالح كل بلد وكل مجتمع محلي وكل شعب من شعوب المنطقة، ويحمي من هيمنة قيادة أحد البلدان المكونة للاتحاد أو من قبل مجتمع أو جماعة أو فئة أو فرد تتوافر لأي منهم إمكانية الهيمنة والتسلط على الجميع. لقد أثبتت التجارب أن الوحدة التي لا تضمن المصالح المشروعة لكل الأقطار والمجتمعات والجماعات المنضوية تحت لوائها لا تدوم لأنها تحمل بذور تفككها وانتكاسها.

العمل غير المباشر هو السعي الذاتي للأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات، بصفتهم الرسمية أو صفتهم الأهلية. وجدير بالذكر أن العمل غير المباشر ليس بديلاً عن العمل المباشر من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل. وإنما يبقى العمل غير المباشر في الساحة وحيداً إلى أن تنمو الإرادة السياسية وتلتزم الحكومات بمتطلبات العمل المباشر. وأولها التعاون بين الحكومات والشعوب وفق دساتير ديمقراطية على المستوى المحلي والانتقال إلى مرحلة تجسيد الاتحاد الفيدرالي الدستوري بين بلدان المنطقة ووضع استراتيجية التنمية موضع التطبيق.

ويتبين من الأوضاع الراهنة في معظم دول المنطقة إن لم يكن فيها مجتمعة- أن التعاون بين الحكومات والشعوب ليس كما يجب أو كما تتطلبه ضرورات العمل الوطني. ويتضح من مسار مجلس التعاون ومن اهتماماته المعروفة أن حكومات دول المنطقة لم تتعاون بعد من أجل الوصول إلى وحدة دولها. كما يتضح أيضاً أن الحكومات لم تلتفت بعد إلى ضرورة إصلاح أوجه الخلل العديدة الخطرة التي أفرزها عصر النفط، والتي ما زالت تتفاقم في الوقت الحاضر. هذا إضافة إلى أن الحكومات بشكل عام لم تغير من أسلوبها في الحكم وفقاً لما يتطلبه التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع شعوبها، ويقتضيه التعامل السليم مع المتغيرات والمستجدات ومواجهة الضغوط المختلفة المتزايدة التي تتعرض لها بلدان المنطقة.

ولذلك يبدو أن العمل المباشر من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربتة للمستقبل متعذر اليوم. فالعمل الرسمي الحكومي ما زال يراوح مكانه، بل يبدو عليه التراجع تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط منذ عام 1985 وتزايد الخلافات الحدودية. واليوم ليس هناك سوى العمل غير المباشر من سبيل، باعتبار ذلك تمهيداً للعمل المباشر وليس بديلاً عنه بأي حال من الأحوال.

وجدير بالتأكيد أن تعذر العمل المباشر في الوقت الراهن يعود إلى ضعف الإرادة المجتمعية نتيجة تضافر ثلاثة عوامل رئيسية: أولها: غياب الإرادة السياسية بسبب تغليب النخب الحاكمة مسألة استمرار الوضع القائم على قضية المستقبل. ثانيها: ضعف المجتمع نتيجة ضعف تأثير المواطنين على القرارات المصيرية بسبب تفكك المجتمعات الأصلية في المنطقة. وثالثها: تآكل الإرادة الوطنية بسبب نوعية ودرجة الانكشاف على الغرب. ويحسن بنا أن نناقش في خاتمة هذه الورقة بعدين من أبعاد العمل غير المباشر. أولهما: غاية العمل غير المباشر ومداخله. وثانيهما: سبل تعزيز العمل غير المباشر.

3- غاية العمل غير المباشر ومداخله

غاية العمل غير المباشر هي نفسها غاية العمل الوطني على المستويين الأهلي والرسمي. وتتمثل هذه الغاية في تنمية إرادة مجتمعية من أجل المحافظة على الوجود وتأمين المصير وصيانة الهوية فضلاً عن بدء عملية تنمية بشرية مستدامة. والهدف المرحلي للعمل غير المباشر في المنطقة اليوم، باعتباره تمهيداً للعمل المباشر وليس بديلاً عنه، يتمثل في استكمال شروط تنمية إرادة مجتمعية. وأهم هذه الشروط تنمية التوافق بين إرادة الحكومات وإرادة شعوبها وزيادة تعاونهما من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل. والمؤشر على توافق إرادة الحكومات مع إرادة شعوبها يتمثل في التوصل إلى دستور ديمقراطي تتعاون بموجبه الدولة والمجتمع من أجل تحقيق المصالح العليا للمجتمع.

ومن هنا فإن قيام العمل غير المباشر بالدور الاستراتيجي الملقى على عاتقه يتوقف على شرطين. أولهما: تماسك المجتمع وتساند أفراده وجماعته وتفاعلهم الإيجابي من أجل تحقيق مصالحهم العليا، وثانيهما: نمو المجتمع المدني وزيادة قدرته على التأثير في القرارات المصيرية. وهذا يتطلب اتساع هامش التعبير والتنظيم وتزايد ضمانات الحريات العامة وحقوق

الإنسان والمواطن عندما تتوفر مؤسسات لحمايتها. وهذان الشرطان هما أهداف ووسائل، ومقاربتهما تزيد من فعالية العمل غير المباشر وترفع درجة ونوعية تأثيره على الإرادة السياسية، وصولاً إلى تحقيق الإرادة المجتمعية.

ولعل نظرة مدققة إلى مدى هشاشة المجتمع في بلدان المنطقة تبين لنا مدى ضعف مقومات العمل الوطني في المنطقة. كما تشير إلى أن مدخل إعادة التماسك لمجتمعات المنطقة وتوفير فرص التساند بين أهلها وشروط التفاعل الإيجابي بين المواطنين، هو مدخل العمل الوطني نفسه. إننا نجد أن دور المواطنين في الإنتاج هو دور هامشي، نتيجة اعتمادهم على ريع النفط بدلاً من إنتاجية العمل، في بناء مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن فئات هذا الريع هو الذي يحقق استمرار مكانتهم الاجتماعية ومستواهم الاقتصادي. وهذا هو الخلل الإنتاجي الذي أدى إلى تهميش المجتمع واعتماده على تدفق ريع النفط إليه من خلال سياسات الحكومات في إعادة توزيع عائدات النفط من خلال الإنفاق العام ... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ... فإننا نجد أن الخلل السكاني قد أدى بدوره إلى تفكك المجتمع نتيجة كثافة الهجرة. وهنا يجدر بنا أن نذكر أن المواطنين في الإمارات لا يزيدون كثيراً على عشر السكان، وفي قطر خمس السكان، وفي الكويت والبحرين حوالي النصف. أما في المملكة وعمان فإن الوافدين يتراوحون بين الربع والثالث أما نسبتهم في قوة العمل فهي تزيد على نصف حجم قوة العمل. وقد أدى الخلل السكاني إلى تشويه مجتمعات المنطقة وجعلها أقرب إلى معسكرات العمل، منها إلى المجتمعات المتعارف عليها في علم الاجتماع.

ويقف الدارس لمجتمعات المنطقة بادئ ذي بدء حائراً أمام المقصود بالمجتمع. هل يشكل المواطنون وحدهم كل المجتمع؟ أم أن المجتمع يتشكل من كل السكان؟ وجدير بالملاحظة أن تعريف المجتمع في علم الاجتماع بالنسبة لدول المنطقة، لا ينطبق إذا اعتبرنا المواطنين وحدهم كل المجتمع، كما أن هذا التعريف لا يقبل أن نعتبر كل السكان - المواطنين والوافدين - هم المجتمع بالمعنى العلمي لمصطلح المجتمع.

فأوضح تعريف للمجتمع يذكر بأن المجتمع جماعة تتميز بأربع خصائص (8): أولاً: الإقليم المحدد. ثانيها: التكاثر عن طريق التناسل. ثالثها: الثقافة الجامعة. ورابعها: الاستقلال بحيث لا يكون المجتمع جماعات فرعية تنتمي كل منها إلى مجتمع آخر أكثر من انتماءها للجماعة المحلية. وتنتظر تعريفات المجتمع أيضاً إلى عدد من المقومات التي لا يتماسك المجتمع بغير وجودها. ويذكر أحد علماء الاجتماع أن من "علامات المجتمع الأساسية أن أعضائه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر مما يتفاعلون مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر، كما أنهم يتشاركون في أكثر مجموعة من القيم ولذلك كان (هذا) التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع" (9). ويؤكد عالم اجتماع آخر على أن أخص ما يميز المجتمعات الإنسانية "أن أعضاء المجتمع الواحد يعتقدون بوحدة المصير المشترك ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمون بها في توجيه السلوك العام" (10).

وإذا أمعنا النظر في مجتمعات المنطقة، فإننا نجد من ناحية أن السكان في كل دولة يتكونون من جماعتين متميزتين: جماعة المواطنين بكل تنوعاتهم وانقساماتهم الفئوية ومصدر اكتساب الجنسية ودرجة المواطنة بالنسبة لكل جماعة منهم. وهم خليط لم يتم استيعابه بالكامل في وحدة وطنية تقوم على الانتماء والولاء للوطن. والجماعات الوافدة بانقساماتها الحادة إلى جاليات وإلى اختلاف في العرق واللغة والثقافة والانتماء القانوني إلى بلد الأصل وحمل جنسيته. ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من عدم تجانس الجماعتين في أغلب الأحيان وعدم ترابط مصير كل منهما، إلا أن هناك اعتماداً متبادلاً بينهما. كما أن هناك تفاعلاً يغلب فيه جانب الصراع على جانب التعاون نتيجة لعدم ارتباط مصير الجماعتين أو عملهما من أجل مستقبل مشترك. هذا إلى جانب القيود الإضافية التي تحول دون مشاركة الوافدين في الاهتمام بالشؤون العامة. وهذا

الاختلاف في كل من الجماعتين وارتباط مصير كل منهما بعوامل مختلفة عن الأخرى لا بد أن يعيدنا – من جديد – إلى السؤال الحائر: ما المقصود بالمجتمع في دول المنطقة؟

هل المواطنون وحدهم هم الذين يشكلون المجتمع في دول المنطقة؟ والإجابة العلمية حري بها أن تكون بالنفي. فالمواطنون وحدهم في أي من دول المنطقة بشكل عام لا يمثلون مجتمعاً كلياً. والحياة الاجتماعية المشتركة بما تفرضه من احتكاك وتعامل يومي وتوجه مستقبلي، وما يجري داخلها من تعاون وتنافس وصراع، ويؤثر في مسارها من عمليات اجتماعية أخرى ... ليست حكراً على المواطنين وحدهم دون الوافدين، الذين يشاركونهم بشكل كثيف في سائر النشاطات على مختلف المستويات. وفي كثير من الأحيان وفي أغلب دول المنطقة، يفوق احتكاك المواطنين بالوافدين وتفاعلهم معهم، احتكاك المواطنين بعضهم ببعض.

وبالتالي تفقد الجماعة المواطنة، نتيجة لكثافة تأثير الوافدين، صفة المجتمع الكلي وتصبح مجرد مجتمع فرعي من التجمع البشري المقيم على أرض الدولة. ويعود ذلك إلى سببين:

أولهما: عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجماعة الوافدة. فالحياة الاجتماعية للمواطنين معتمدة على وجود الوافدين، وسلوكهم عرضة للتأثير البالغ من قبل الوافدين. وتقسيم العمل بين المواطنين لا يقيم مجتمعاً يتوافر له الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد المتبادل على الذات. وبالتالي فإن مجتمع المواطنين في الوقت الراهن لا يستطيع أن يقوم بكل أوجه التعاون الوظيفي الذي تتطلبه الحياة الاجتماعية في مجتمع كلي. ومن هنا يفقد مجتمع المواطنين ركناً أساسياً من أركان تعريف المجتمع الكلي. وهذا الركن هو ركن الاستقلال النسبي بمعنى ألا يكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع آخر. وشريحة المواطنين بين السكان في دول المنطقة لا تعدو أن تكون جماعة أو مجتمعاً فرعياً في أحسن الحالات من التجمع البشري المقيم في إقليم الدولة.

ثانيهما: تعطيل الوافدين لعملية التفاعل الإيجابي بين المواطنين. ولهذا أصبح المواطنون نتيجة لوجود الوافدين الكثيف بينهم، وتأثير الوافدين على مجريات الأمور، هامشيين غير قادرين لوحدهم على التأثير. وتلاشت نتيجة لذلك قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالمستقبل، الذي لا يشاركونهم الوافدون الاهتمام به، ولا سيما في الدول وفي الأوقات التي لا تتوافر فيها فرص المشاركة السياسية الفعالة. إن كثافة الوافدين أدت إلى "زيادة الماء على الطحين" كما يقول المثل فاستحال عجن مكونات المجتمع. وبذلك ضعفت مقومات إرادة المواطنين وقلت قدرتهم على التأثير في الإرادة السياسية لتغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود.

وإذا كانت الجماعة المواطنة مجرد مجتمع فرعي في وطنها، فهل يشكل السكان كلهم في كل من دول المنطقة المجتمع فيها؟ والإجابة هنا بالنفي أيضاً. فالتجمع البشري المقيم في كل دولة من دول المنطقة يضم جاليات عربية وأجنبية وكل جالية تتفاعل مع مجتمعها الأصلي أكثر من تفاعلها مع التجمع البشري الذي تقيم فيه من أجل العمل. وبذلك يفقد تجمع كل السكان شرط وحدة المصير التي تمثل دافعاً مشتركاً للتساند والتفاعل الإيجابي الذي يتطلبها تماسك المجتمع واستمراره عبر الزمن. هذا إضافة إلى افتقاد تجمع السكان عامل التنشئة المشتركة وافتقار قسم كبير منهم إلى وحدة الثقافة الجامعة التي يرتكز عليها أي مجتمع إنساني. فالوافدون بشكل عام لا يرتبط مصيرهم بمصير المواطنين ولا يرتبط مصير أية جالية من جالياتهم بمصير الأخرى. كما أن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم لا يتوقف على مستقبل البلد الذي وفدوا إليه من أجل العمل. فلكل جالية مجتمعها الأصلي الذي تنتمي إليه وتتفاعل معه أكثر من تفاعلها مع بقية الجماعات المقيمة في المجتمع الذي وفدت إليه. كما أن لكل جالية منها وطناً تحمل جنسيته ويرتبط مستقبلها بمستقبله. ولعل الرغبة الرسمية في تقليل التفاعل

الإيجابي بين الوافدين والمواطنين كانت وراء تفضيل الهجرة الأجنبية على الهجرة العربية التي يشارك الوافدون مع المواطنين اللغة والثقافة فيها. كما كانت وراء القيود الأمنية الشديدة على الوافدين العرب. ومن هنا فإن كثافة الهجرة وطبيعة تركيبها، تفقدان التجمع السكاني المقيم في أغلب دول المنطقة علامة أساسية من علامات المجتمع، ألا وهي تفاعل جماعته فيما بينها أكثر من تفاعل أية جماعة منها مع أي مجتمع آخر.

يتضح من هذا العرض الموجز أن المجتمع في دول المنطقة كان ضحية من ضحايا التغيرات الاقتصادية – الاجتماعية التي صاحبت عصر النفط. لقد أدت تلك التغيرات إلى تنمية الضياع بدلاً من الاستفادة من فرص التنمية ... والآن تقف بلدان المنطقة على مفترق طرق. إما إن يتم تصحيح مسار الحاضر ويعاد التماسك إلى مجتمعات المنطقة، وتعود إليها عوامل مناعتها من مخاطر التفكك والنكوص، وتستأنف حيويتها ويعود تساند أفرادها وجماعاتها وتفاعلهم الإيجابي من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود. وإما أن تتفكك تلك المجتمعات نتيجة هشاشتها الراهنة، والتي فقدت نسقتها الاجتماعي عندما ركنت إلى الربيع وابتعدت عن الإنتاج، وفي هذه الحالة فإن مجتمعات أخرى ستحل محلها. وهي – بطبيعة الحال – مجتمعات منقطعة الصلة بماضي أهل المنطقة وتطلعاتهم المشروعة في استمرار مجتمعاتهم وصيانة هويتهم. مجتمعات متعددة الجنسيات والثقافات والانتماءات القومية والدينية لا يمثل أهل المنطقة بينهم سوى جماعة من جماعات كل منها، ليست بالضرورة أكبر الجماعات أو أهمها. ولعل شعارات حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين تقدم مبرراً لضياع حقوق المواطنين في ضوء الانكشاف الأمني لدول المنطقة.

ومن هنا فإن إعادة التماسك إلى مجتمعات المنطقة هو المدخل الاستراتيجي للعمل الوطني، وهو المهمة الصعبة الملقاة على عاتق العمل غير المباشر المتاح على المستويين الأهلي والحكومي. وإذا لم يستطع المواطنون من خلال مواقعهم في المجتمع وفي الدولة أن يعيدوا التماسك إلى مجتمعاتهم فلن يكونوا قادرين على فعل أي شيء ينقذ مصيرهم ويؤمن وجودهم من الضياع. لهذا فإن علينا اليوم قبل الغد أن نفكر تفكيراً جاداً ومسؤولاً قبل فوات الأوان في كيفية اصلاح أوجه الخلل من ناحية. ومن ناحية أخرى تحري السبل والوسائل العامة والخاصة بظروف كل دولة من أجل تفعيل دور المجتمع المدني وتوفير إطار الوصول إلى تنمية بنية أساسية في المجتمع المدني تشكل مرجعية للعمل الوطني كما تقيم بناء مؤسسياً لتعزيز جهود العمل الوطني، مبتدئين بلجان حماية حقوق الإنسان والمواطن، وصولاً إلى حركة دستورية على المستويين الإقليمي والمحلي.

تعزيز العمل غير المباشر

إن العمل غير المباشر بطبيعته متعدد المصادر ومختلف الأغراض، فهو بحكم التعريف، المحصلة النهائية لسعي الأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات، بصفتهم الرسمية أو بصفتهم الأهلية. فهناك العمل الأهلي على المستويين الفردي والجماعي في مختلف المجالات. وهناك العمل الرسمي من خلال الوظيفة الحكومية أو الوظيفة بشكل عام. وقد يكون العمل غير المباشر مؤسسياً واعياً ومخططاً من قبل هيئة مهنية أو ثقافية أو نقابية أو سياسية على المستويين الإقليمي والمحلي. كما قد يكون فردياً عفويماً وأنيماً، ينطلق من اعتبارات الدفاع عن المصلحة المشروعة أو من منطلق الغيرة والمسؤولية المهنية أو الوظيفية أو المجتمعية استجابة لصحوة الضمير وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو النخوة الوطنية. وكل عمل خير أو كلمة مسؤولة أو عمل شريف، يعزز روح المسؤولية بكافة أشكالها، أو يستنكر الإفساد والفساد، أو يبذل جهداً في إصلاح وجه من أوجه الخلل، أو يسد باباً من أبواب الضرر ... لا بد أن يصب بالضرورة في نهر العمل غير

المباشر (11). وبالتالي يساعد في عملية إعادة التماسك إلى المجتمع. كما يزيد من فاعلية المجتمع المدني. فكل نفس لوامة لنفسها وكل تواصل بالحق وبالصبر مصدقاً لكتاب الله عز وجل هي قطرات خير ولبنات بناء.

وجدير بالتأكيد أن العمل غير المباشر الخير الذي ينبع من سلوك الناس بصفقتهم أفراداً وجماعات ومجتمعاً، هو مصدر قوة الأمم والدول والمجتمعات والمعبر عن نضج ثقافتها وفضلها. كما أن العمل غير المباشر هو المعين الذي ينبثق منه العمل المباشر وهو مصدر الضبط والترشيد له. وبالتالي فإن العمل غير المباشر المنبثق من داخل الناس عمل محوري في كل المراحل. في مرحلة ما قبل تبلور الإرادة المجتمعية من أجل تنميتها. وفي مرحلة ما بعد تبلور الإرادة المجتمعية من أجل إدامتها وتجديد عزيمتها. ولذلك فإن العمل غير المباشر الناضج المسؤول، الذي يعبر عنه وجود رأي عام واعي، هو نعمة مثل سائر النعم مثل الصحة والأمان اللذين لا تدرك أهميتهما إلا عند فقدانهما.

وإذا كان العمل غير المباشر الخير لا يخلو منه زمان أو مكان، فإن فاعليته تتوقف على التعبئة وعلى مدى التركيز على الأولويات وعلى المداخل الاستراتيجية. وهذا بدوره يتوقف على البناء المؤسسي، الذي يشكل العقل الذي يفكر به المجتمع والضمير الذي يركن إليه الأفراد والجماعات من مغبة الظلم. ولذلك يحتاج العمل غير المباشر إلى تعزيز من خلال بناء مؤسسي يوفر مرجعية للعمل غير المباشر كما يتيح حماية نسبية له.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز العمل غير المباشر على المستويين الإقليمي والمحلي. باعتباره مدخلاً استراتيجياً لتنمية إرادة التنفيذ على المستوى الرسمي قبل بدء العمل المباشر من أجل تأمين المصير. وباعتباره ضامناً لاستمرار إرادة التنفيذ وضابطاً لها بعد ذلك.

وعلى أبناء المنطقة المدركين ضرورات تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود – في مختلف المواقع وعلى مختلف المستويات – تقع مسؤولية وضع رؤية أهلية لتعزيز العمل غير المباشر. ولعل الاجتماع السادس عشر لمنندى التنمية يتخذ خطوة في طريق التفكير والتدابير، الذي يوصلنا إلى صياغة مثل هذه الرؤية المستقبلية للعمل الوطني.

واقف عند الدعوة، إلى وضع رؤية أهلية لتعزيز العمل غير المباشر، عند هذا الحد. وهي دعوة لكل القادرين ولكل المنتمين إلى المنطقة والمؤمنين بهويتها العربية – الإسلامية. ويطيب إلى في الخاتمة أن أحبيكم عن بعد، بعد أن تعذرت على المشاركة بسبب المنع من السفر منذ أربعة أعوام، وأتمنى للقائكم السنوي التوفيق والسداد.

علي خليفه الكواري

إيضاحات وملاحظات

استفادت هذه الورقة من الأفكار والأطروحات التي أتيح للكاتب الاطلاع عليها من خلال متابعته لأدبيات التنمية في المنطقة، وما يتعلق بتاريخها الاجتماعي والسياسي. وكذلك استفادت من حوارات منتدى التنمية طوال الستة عشر عاماً الماضية. وقد كان من المتعذر رصد المراجع التي استقى منها الكاتب بسبب تداخل الأفكار، واختصر التوثيق على النصوص. ولذلك وجب الاعتذار

- 1-نجيب محفوظ، العائش في الحقيقة، دار مصر للطباعة، القاهرة. ص65.
- 2-عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 1989. ص143-192.
- انظر أيضاً: علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي"، المستقبل العربي، تموز 1993، ص51-61.
- 3 علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
- 4 المرجع السابق، ص153-186: نص "مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل" كما أعده فريق الصياغة وتبناه الاجتماع الثاني للندوة في البحرين بتاريخ 1984/1/26. وكما قدمته الأمانة العامة إلى اجتماع وزراء التخطيط في دول المجلس.
- 5 المرجع السابق، ص117-127 ومن 183-186.
- 6 مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى، النص الرسمي للنظام الأساسي، وكالة الأنباء القطرية، ص73.
- 7 علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص21.
- 8 محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، 1966. ص220-221.
- 9 المرجع السابق، ص216-217.
- 10 المرجع السابق، ص217.
- 11 أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (9)، بيروت، 1987. أنظر ملحق رقم (2: أ، ب) ص222-232.

الدكتور علي خليفة الكواري
عام 2010

تعمل السياسة الأمريكية على إلحاق دول المنطقة بمجهودها الدبلوماسي والحربي وتوجهاتها الإستراتيجية واعتبارات مصالحها. وهي من أجل ذلك تعمل على إلحاق قرارات حكومات المنطقة وجهودها وجعلها مستجيبة لمصالحها وتابعة لإستراتيجيتها. ومن هنا يتطلب الإصلاح الجذري في دول المنطقة مراجعة معطيات وأبعاد السياسة الأمريكية وسياسات دول الحماية القديمة والطارئة على استقلالية القرارات الوطنية لدول المنطقة وتعزيز الإرادة الوطنية فيها.

الجذور التاريخية للعلاقة مع دول الحماية

تنطلق سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، من الوضع التاريخي لعصر الحماية والتحالف البريطاني مع الأسر الحاكمة في المنطقة وفي الوطن العربي عامة، وما تبعه بعد الاستقلال عن بريطانيا من ترتيبات أمنية وعسكرية ومعاهدات وعلاقات معها ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

وجدير بالذكر أن علاقة الدول الغربية الكبرى مع دول المنطقة، تقوم على أساس تفاهم مع الأسر الحاكمة ومقايضة ضمان استمرار حكم الأسر وحماية السلطة المطلقة للحاكم مقابل أخذ الحكام "بنصيحة" القوى العظمى في الغرب ومراعاة مصالحها والانسجام مع رؤيتها الإستراتيجية، في ظل وجودها العسكري ونفوذها الاقتصادي وإعطاء الأفضلية لمصالحها ومصالح حلفاءها.

وقد نتج عن هذا التفاهم والتحالف والحماية، استمرار حكم نفس الأسر في المنطقة منذ بداية معاهدات الحماية مع بريطانيا في القرنين الماضيين، وما تلاه من تكريس للدور الأمريكي الذي أخذ مكان بريطانيا وزاد عليه. ولذلك لم ولا يتغير حاكماً في المنطقة بأي أسلوب كان، إلا بعد أن تطمئن إليه وتوافق الدولة الحامية على تغييره وفقاً للأسلوب المناسب الذي تراه.

وعلى من أراد الوصول للحكم من أفراد الأسر الحاكمة بالوراثة أو من خارجها، أن يتفاهم مع القوة الحامية مباشرة أو من خلال حلفاءها الإستراتيجيين ويوطد علاقاته بهم. ويلاحظ هنا، أن دول الحماية اتخذت دائماً الموقف الداعم لحكام المنطقة في مواجهاتها لحركات الإصلاح ومساعي التغيير السياسي الداخلية وغطت سياسات حكومات المنطقة إعلامياً ودبلوماسياً إلى جانب القوة العسكرية، إن لزم الأمر.

وينتظر في المستقبل أيضاً أن تؤدي علاقات التبعية للولايات المتحدة وحلفاءها إلى استمرار المواقف السلبية المعيقة للإرادة الوطنية ولمطالب كل إصلاح وطني لأوجه الخلل المزمنة في المنطقة، حيث نرى مزيداً من اعتماد الغرب على نظم الحكم القائمة وما يمكن أن تقوم به بالوكالة من أدوار نافعة لها. وهذا يعزز السلطة المطلقة للحكام، لسهولة التفاهم معهم والضغط عليهم على حساب طموحات الديمقراطية والتنمية والأمن الحقيقي لشعوب المنطقة.

وهذا ما عبر عنه الزميل محمد غباش عندما حلل أسباب الخلل المزمن في العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول مجلس التعاون ووصف الوضع بأنه "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز"، فقد كانت الحماية الأجنبية للحكام هي أحد المصادر الثلاثة لاستمرار خلل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المنطقة، إلى جانب الخلل السكاني والتحكم في سياسة إعادة توزيع ريع النفط.

تداعيات العلاقة مع الولايات المتحدة

سمحت علاقة التبعية هذه للولايات المتحدة وحلفائها في الوقت الراهن، بتحقيق دعوة "احتلال منابع النفط" دون غزو، وإنما بالتفاهم والضغط في ضوء حاجة الحكام إلى المظلة العسكرية إلى جانب الحماية التقليدية. وقد كان غزو العراق للكويت وانهيار الاتحاد السوفييتي واحتلال العراق عام 2003 وما اكبتها من هرولة للتطبيع مع إسرائيل من قبل حكومات

** في الأصل كانت كلمة قدمت في ندوة مجلة المجتمع في الكويت، حول السياسات الدولية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون بتاريخ 2010/3/8. وقد نشرت مقالة عنها على الجزيرة نت.

عربية عدة منذ مؤتمر مدريد، وما نتج عنها من انكشاف للنظام العربي وتآكل الإرادة الوطنية في المنطقة، كلها عوامل أدت إلى تحقيق إستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وأمنت مصالحها المشروعة وغير المشروعة فيها.

ولعل الهيمنة المباشرة على قرار نفط المنطقة والعلاقات الاقتصادية وتوظيفهما في الماضي كورقة تفاوضية ضد الشركاء التجاريين للولايات المتحدة لاسيما منذ ارتفاع أسعار النفط في عام 1974، هي من بين المصالح التي تم ضمانها في الوضع الراهن. فلم يعد تأمين إمدادات النفط هو المهم فقط، وإنما أصبح استخدام النفط كورقة ضغط وتفاوض مع الشركاء التجاريين حتى الأوربيين منهم إضافة إلى الصين والهند وأمثالهما، من بين المكاسب الأمريكية. هذا إلى جانب العودة المباشرة لعهد الامتيازات والدور المباشر لشركات النفط الكبرى في تطوير وإنتاج النفط وتكرير الزيت، وتسييل وتصنيع الغاز الطبيعي في المنطقة.

ونلاحظ أيضا أن الأخوات السبع (شركات النفط الكبرى) قد عادت إلى بعض دول المنطقة، وأصبحت تضمن هيمنتها تدريجيا على صناعة الزيت والغاز الطبيعي والبتروكيماويات. وفي هذا ضمنا لسهولة استخدام ورقة النفط من قبل الولايات المتحدة تجاع منافسيها. وإلى جانب ورقة النفط ضمنت الولايات المتحدة لنفسها النصيب الوافر من استثمارات الفوائض النفطية وتسخيرها لسد عجز الميزانية العامة للولايات المتحدة، حيث يذهب إلى الولايات المتحدة ما يزيد على نصف تلك الفوائض التي تناهز 2 تريليون دولار، يوجه ثلثها للاستثمار في أمريكا وشراء اذونات الخزانة الأمريكية. كما يذهب ربع آخر من الفوائض النفطية للاستثمار في السوق الأوروبية. هذا إلى جانب ارتباط معاملات وعملات دول المنطقة بالدولار.

وإلى جانب المصالح الإستراتيجية والنفطية تحصل الولايات المتحدة وحلفائها على معظم مشتريات السلاح الضخمة و عقود شركات الأمن والأجهزة والنظم الأمنية. يضاف إلى ذلك تحمل دول المنطقة جزء من تكاليف الوجود العسكري الأجنبي فيها، فضلا عن المخاطر المترتبة على وجوده.

مخاطر الاعتماد على الولايات المتحدة

ويأتي خطر سياسة الولايات المتحدة وحلفائها من طبيعتها العدوانية على المستوى العسكري، إضافة إلى توجيهها لإقصائي على المستوى الثقافي، حيث تقوم توجهات الغرب عامة وفي عصر العولمة خاصة على تثبيت قيم ومصالح وعقائد الحضارة الغربية، ونفي قيم وعقائد ومصالح الحضارات الأخرى. الأمر الذي يؤدي إلى صدام الحضارات، الذي قال به هنتجتون نتيجة لقراءة دقيقة قام بها، لتوجهات النخب الغربية التي وصلت للحكم في بداية عصر القطبية الواحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتي لم يكن هناك بدا من صراعها مع الحضارات لأخرى وصدامها القادم مع الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية بشكل خاص، لما يتوقع أن يبديه من رفض ومقاومة.

وأذكر إنني كنت منذ مدة طويلة، ابحث عن معرفة ما يريده الغرب من الآخرين كي افهم إلى أين نحن سائرون، فوجدت شيئا منه عند نعومي شومسكي في كتابه إعاقاة الديمقراطية المترجم للغة العربية.

يفسر شومسكي في كتابه إعاقاة الديمقراطية، الصراع العنيف ومن ثم الحرب الباردة بين الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفييتي منذ نشأته وما شابهم من نظم اشتراكية على مدى سبعة عقود، إلى محاولة تجاوز تلك النظم للخطوط الحمراء التي حددها الغرب والتي تتمثل في ثلاثة ممنوعات على الدول الأخرى: أولها التوجه إلى حماية الأسواق الداخلية وإعاقه حرية التجارة، التي يجد فيها الغرب مجالا لتصريف منتجاته في أسواق الدول الأخرى، مستفيدا من تقدمه التقني وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع وقدرتها على المنافسة ثانيها حرية انتقال رأس المال الغربي للاستثمار المباشر ومشاركته المباشرة، حيث وجدت موارد وفرص للاستثمار في أي دولة كانت. ثالثها يتمثل في الوقوف بشدة وحسم ضد كل دولة تسعى لتنمية رادع عسكري يعيق استخدام الغرب لقوته العسكرية المتفوقة حين يشاء دون رادع.

ويتضح مما سبق إن التحالف غير المتكافئ بل التبعية للولايات المتحدة، قد أدى وسوف يؤدي إلى توظيف إمكانيات دول المنطقة وموقعها الاستراتيجي لخدمة سياسات عدوانية تجاه الآخرين ليس من مصلحة حكام المنطقة وشعوبها معاداتهم. وأصبحت هذه التبعية اليوم تنذر بمخاطر جمة في حالة الحرب مع إيران أو غيرها من خصوم الولايات المتحدة الاستراتيجيين على سبيل المثال أو حصارها أسوة بما يسميه الغرب بدول "محور الشر". كما أن الصراع القادم بين الولايات المتحدة والصين لمنعها من أن تكون قطبا ينافس هيمنة القطب الواحد منذ عشرين عام، سوف يعرض المنطقة إلى مخاطر هي غنية عنها.

وهذه المخاطر لا تتوقف فقط على تعريض المنطقة للرد على الأعمال العسكرية المنطلقة من مياهاها وأراضيها، وإنما تتضمن مخاطر صحية وبيئية في حالة وجود أسلحة دمار شامل فيها. كما تؤسس للعداء مع دول تربطنا بها وشائج ومصالح.

والى جانب هذا كله هناك ما هو أخطر إذا استمرت معطيات الاعتماد على الحماية الأجنبية وفشلت الشعوب في القيام بالضغط الفعال على النظام الإقليمي والنظام العربي من أجل القيام بحماية نفسيهما. وهذا الخطر الماحق يتمثل في انزلاق دول عربية— لا قدر الله— ووقوعها تحت حماية إسرائيل بالأصالة أو الوكالة. وهذا ليس خطراً مستبعد بل إن بوارده ظاهرة.

خيارات حكومات المنطقة ومحددات إرادتها

ما محدّدات الخيارات المتاحة لحكومات المنطقة؟ في ضوء سياسات الولايات المتحدة وحلفائها هذه. في البداية لا بد من التأكيد على أن معظم حكام المنطقة من حيث التكوين النفسي والقيم وربما التطلعات العامة لا يختلفون كأشخاص عن بقية المواطنين. وهم يشعرون بالضغط وربما الضيق كأفراد ولكن سياسة المقايضة لها أحكامها. وإذا أتيحت فرصة الجلوس مع أحد الحكام فإن السامع لا يجد فرقاً كبيراً بين كلامهم وما يمكن أن يقوله معظمهم عن تردي الوضع العربي والإقليمي وتداعياتها المستقبلية، ولكن ذلك الكلام ينطبق عليه القول السائر "أسمع كلامك يعجبني أشوف أفعالك أتعجب". وربما تكون تلك المفارقة بسبب شدة الضغط الخارجي وغياب الطلب الأهلي الفعال على الإصلاح. وإلى أن ينمو ذلك الطلب الأهلي على الإصلاح بالقدر الذي يحسب له الحاكم حساب ويصبح لديه مبرر يستطيع أن يوظفه لتخفيف ضغط الخارج إن هو أراد الفكك، فإن الوضع لن يتغير وتكلفة تلبية الضغط الخارجي على الحاكم شخصياً أقل بكثير من تكلفة مواجهته.

ولعلنا نتذكر حالات معدودة خالف فيها الحكام " نصيحة " الدول التي تفرض حمايتها على بلدانهم وكان عقابهم حجب المعلومات الاستخباراتية عنهم وتهديدهم برفع الحماية ونزع غطاء التعقيم على تجاوزاتهم وسلطتهم المطلقة وصولاً لعزل بعضهم بطريقة أو بأخرى.

وجديرٌ بالملاحظة أن إرادة الحكام تتأثر بحالة النهوض العربي والوفاق الشعبي على الإصلاح. وقد كانت إرادة الحكام في مقاومة الهيمنة والانحياز للمصالح الوطنية أقوى عندما كان الوضع العربي الشعبي أفضل والنظام العربي أكثر تماسكاً، والعكس صحيح. وكذلك تكون استجابة الحكام للمطالب الوطنية ملحوظة حتى وإن اعترضت على قيام حركات وطنية داخل بلدانها، عندما يكون أفراد الشعب وجماعاته موحدين في مطالبهم ومصرين على العمل من أجل تحقيقها، ومثال ذلك نجده في كل بلد عربي.

ولكن النظرة الواقعية اليوم تشير إلى أنه بالرغم من إمكانية الحكومات في الحد من مطامع الدول الحامية نظرياً، فإن الحكام يخشون رفع غطاء الحماية عنهم شخصياً ويعملون له ألف حساب. من هنا فإن الإشكالية التي تواجه الحكام تحتاج من الأفراد والجماعات التي تنتشد التغيير أن تتوحد في الأخذ بيدهم إن أمكن، والصدق والصراحة في مواجهتهم، لما فيه مصلحة الحاكم والمحكوم والوطن.

وقد ذكر أحد الحكام أمام جمع كنت من ضمنهم " أنه تعلم الدرس مما أصاب المعترضين من الحكام من أسلافه عندما تجاهلوا " نصيحة " الدول الحامية. كما ذكر حاكماً آخر أن تاريخ الأسرة يشير إلى أن أي ممن حكموا في بلده لم يأتي برضا الحاكم السابق.

وإذا أضفنا ثمن المقايضة التي يضمنها من يستمع إلى "النصيحة" من الحكام، بإطلاق يده في التصرف في الشأن والمال العام مقابل استجابته، فإننا نعلم مغريات بقاء الوضع على ما هو عليه، وندرك محدّدات خيارات الحكام في ضوء استمرار ضعف المجتمعات وعدم قدرة الجماعات الساعية للتغيير على تنمية قواسم وطنية مشتركة بينها وتوحيد مطالبها في حركة فاعلة تجعل الحاكم ودول الحماية الأجنبية تأخذها في الاعتبار عند تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة المؤثرة عليها.

الوفاق الأهلي مدخل التغيير

وغني عن القول أن وجود الهيمنة الخارجية وحقيقة الاعتماد المتبادل بين أطرافها وبين الحكام، يجب ألا يعني التسليم بالهيمنة الداخلية والخارجية والاستكانة لهما. فذلك ليس خياراً لشعوب المنطقة التي ضاعت عليها فرص التنمية الحميدة حتى الآن. كما يتعرض بعضها لتداعيات " تنمية الضياع " بسبب استمرار أوجه الخلل المزمنة وعلى الأخص تفاقم الخلل

السكاني في الإمارات وقطر والبحرين، التي بدأت تدخلان مرحلة التوطين لكل من يشتري أو ينتفع بعقار وتسير إلى نموذج سنغافورا في إحلال سكانها الأصليين بالمهاجرين إليها. ومن ثم تمهد للانتقال إلى كيان متعدد الثقافات والديانات والأعراق لغته الانجليزية ومجتمعه معسكر عمل ومطعم وفندق للراحة والاستجمام في المنطقة، وليس مجتمعاً يقوم على أساس ارتباط مصير افراده وجماعته عبر الاجيال. كما يصبح معظم وأهم متخذي القرار في القطاع العام والخاص من غير المواطنين، ولا يمثل المواطنين في بلدهم سواء أقلية هامشية ضعيفة (10-20% من السكان). سوف يتراجع دورها بمجرد أن ترفع عنها الحماية الإدارية والقانونية الحكومية التي تتمتع بها في الوقت الحاضر.

والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن المستقبل قادم وأسوأ خيارات شعوب المنطقة أن تقف متفرجة عليه، بل يجب عليها أن تتحرك -كل حسب قدرتهم- لتأمين المصير بالرغم من كل المثبطات، وكسب المستقبل لصالح استمرار مجتمعاتها الأصلية وتنمية قدراتها لتصبح في وطنها التيار الرئيسي الذي يحافظ على الهوية العربية - الإسلامية للمنطقة ويعمل على تأمين مستقبل الأجيال المتعاقبة من خلال عملية تنمية حميدة.

ولعل رفع شعار الحفاظ على الهوية وتحقيق التنمية والاهتمام بالجانب المظهري منهما فقط، يمثل مؤشراً على شعور الحكام بتجاوز الأوضاع في المنطقة لما يمكن الدفاع عنه. كما يقول البعض أن بعض حكومات في الغرب، ممن رفعا شعار التغيير قد يكونون أكثر استجابة لمطالب شعوب المنطقة وأقل عدائية تجاه وجودهم باعتبارهم التيار الرئيسي في بلدانهم، إذا سمعوا صوتاً إنسانياً شجاعاً ومؤثراً من أهل المنطقة.

من هنا فإن إدراك الأفراد والجماعات من أبناء المنطقة لخطورة الوضع الذي يتعرضون له، في ضوء سياسات الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين وفي إطار السلطة المطلقة لحكامها ومحددات خياراتهم تجاه القوى الخارجية، يوجب عليهم التفكير العميق في أسلوب تعاطيهم مع متطلبات الأمن والنماء وضرورات تأمين مصير مجتمعاتهم والحفاظ على هويتهم الجامعة.

وهذا الإدراك لن يكون فاعلاً إلا بعد أن يتوافق الأفراد والجماعات التي تنشأ التغيير -على المستوى الأهلي والمستوى الرسمي- على قواسم وطنية مشتركة تسمح بنمو حركة وطنية في كل دولة وعلى نطاق مجلس التعاون. حركة تدعو إلى تجسيد مجلس التعاون في اتحاد فدرالي ديمقراطي ربما على نموذج اتحاد ماليزيا من حيث الوحدة والديمقراطية، وتتبنى من أجل تحقيق ذلك مشروعاً للإصلاح الجذري من الداخل. مشروعاً يبدأ من تصحيح أوجه الخلل المزمنة في المنطقة والمتمثلة أولاً في خلل العلاقة بين السلطة والمجتمع وثانياً تفاقم الخلل السكاني وثالثاً الخلل الإنتاجي-الاقتصادي واستمرار الاعتماد على صادرات النفط. ورابعاً الخلل الأمني الذي يتمثل في تلزيم أمن المنطقة وتجبر قرارها لبعض الدول في الغرب وشركاتها والشركات الاستشارية فيها، أصحاب المصالح المشروعة وغير المشروعة في المنطقة والعالم.

إن كسب المستقبل وتأمين المصير ضرورة حيوية لشعوب المنطقة. واتجاه المستقبل سوف يتحدد في ضوء الأدوار التي سوف يلعبها ثلاثة فاعلين: أولها: الحكومات. وثانيها: القوى الخارجية. وثالثها: شعوب المنطقة.

والدور الضعيف حالياً هو دور شعوب المنطقة، لأسباب تاريخية نتيجة الشعور بالعجز والقابلية للاستسلام ومن ثم الانصراف إلى المصالح الشخصية الضيقة، وبسبب شقاق الفكر وتفرق الكلمة والعجز عن تنمية قواسم وطنية مشتركة بين التوجهات الإسلامية والتوجهات الوطنية بكافة أطيافهما.

وعلى ألمدركين لهذه المخاطر المصيرية من أبناء المنطقة مهما قل عددهم، واجب استنهاض دور الشعوب لتحمل مسؤولياتها التاريخية. والبداية الناجعة لذلك التحرك تكون بنبذ الشقاق بين الأفراد والجماعات التي تنشأ التغيير وتغليب عوامل الوفاق بين الأفراد والجماعات ذات التوجهات الوطنية والتوجهات الإسلامية وداخل أطياف كل منهما، ومن ثم العمل على مقاربة التوجهات والتوافق على قواسم وطنية جامعة، من أجل تفعيل دور شعوب المنطقة وتنمية حركات وطنية إصلاحية في كل بلد، يحترمها منصفون في الخارج ويأخذها الحاكم في الاعتبار عند تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

علي خليفه الكواري

الإصلاح الجذري ... مدخل التنمية الحميدة**

علي خليفه الكواري

مسقط 7 يناير 2012

عنوان مؤتمرننا هذا "التحولات الديمغرافية وسوق العمل"، يفتح الباب لحوار أوسع حول الحاجة للإصلاح الجذري في المنطقة. واسمحو لي أن أدخل من هذا الباب وأطرح عليكم تصوري لأوجه الخلل الرئيسية المزممة في المنطقة والتي هي بحاجة لإصلاح جذري عاجل، حتى يمكننا معالجة أوجه الخلل الفرعية في مختلف نواحي حياتنا. وقبل الحديث عن الحاجة لإصلاح أوجه الخلل المزممة لابد لي أن أتوقف عند البعدين الذين يركز عليهما عنوان المؤتمر، وهما التحولات الديمغرافية وسوق العمل:

أولاً: التحولات الديمغرافية

في تقديري إن التحولات الديمغرافية التي أدت إلى اختلال التركيبة السكانية، هي نتيجة للسياسات التي أصبحت اليوم مع الأسف تنكر وجود خلل سكاني، بعد أن تم إيهامنا لعقود أن حكوماتنا تعمل على إصلاحه وإعادة الدور الرئيسي في المجتمع وفي الإنتاج للمواطنين مثلما هو الحال في جميع أقطار العالم.

ويتجلى إنكار وجود خلل سكاني في الفترة الأخيرة في سياسات التوسع العقاري وبناء أحياء ومدن بهدف بيع مساكن فاخرة للأجانب مقابل إقامات دائمة بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم.

وفي دراسة حديثة** قام بها مركز الخليج لسياسات التنمية وأعدّها زميلي الدكتور عمر الشهابي وسوف يقدم عنها ملخصاً في هذا المؤتمر، تبين أنه في أربع من دول مجلس التعاون التي أصدرت تشريعات تربط بين شراء العقارات ومنح الإقامة الدائمة لمشتريها، قد تم بناء والتخطيط لبناء أكثر من مليون وثلاثمائة وحدة سكنية تستوعب أكثر من أربعة ملايين وثلاثمائة ألف ساكن. هذا بينما إجمالي مواطني هذه الدول الأربع يقدر بحوالي 3.6 مليون نسمة

ولعل هذا التوسع العقاري غير المسبوق في العالم، من أجل بيع عقارات مقابل منح إقامات دائمة لمشتريها هو السبب جزئياً وراء تضاعف أعداد الوافدين في دول المنطقة خلال الفترة من 2004 إلى 2008، نتيجة الحاجة إلى عمالة وافدة كثيفة لتنشيد أحياء ومدن جديدة وما تتطلبه من بنية أساسية مادية واجتماعية في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية والترفيه عن المقيمين الدائمين الجدد.

وهنا لا أظنني في حاجة إلى تكرار الإحصاءات المخيفة حول تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان وأكتفي بذكر أن سكان قطر والإمارات على سبيل المثال، قد تضاعف بين عامي 2004 و2008 وتدنت نسبة المواطنين في السكان في قطر إلى حوالي 12% بعد أن كانت تناهز 30%.

** كلمة ألقيت في افتتاح مؤتمر الجمعية الاقتصادية العمانية في مسقط يوم السبت 7 يناير 2012. ونشرت على موقع الجمعية الاقتصادية العمانية وموقع سياسات الخليج.

ولعل ملاحظتي لتلك الإحصاءات المخيفة هي التي جعلتني أكتب مقالاً نُشر عام 2008 على نطاق واسع بعنوان " استمرار الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن: بيان إلى من يهمه الأمر". وبالرغم من الاهتمام الأهلي خاصة بذلك البيان، فإنه مع الأسف لم يقيد حتى ضد مجهول أو معلوم وطويت صفحته مع صرخات أخرى حذرت من بناء العمارات وتضييع الإمارات.

ثانياً: سوق العمل أو ظاهرة بطالة المواطنين

البعد الثاني لموضوع مؤتمرننا هذا يتمثل في سوق العمل وربما يشير إلى اختلاله والى ظاهرة بطالة المواطنين المقنعة منها والظاهرة. وهذان أيضاً مظهران فقط من مظاهر أوجه الخلل المزمنة، ولا يمكن معالجتهم دون القيام بإصلاح جذري.

فمن الصعب حالياً القول بوجود سوق عمل واحد في أي من دول المنطقة، وإنما هناك أسواق عمل وربما كل صاحب عمل هو سوق عمل منعزل عن بقية أسواق العمل الأخرى. بل إن بعض أصحاب العمل مثل الإدارة العامة والقطاع العام يوجد في كل منها أكثر من سوق عمل أحدهما للمواطنين وأخرى لمختلف الوافدين، تختلف في كل منها شروط العمل ومميزاته وحرية الانتقال.

وتعود تجزئة سوق العمل في كل دولة من دول المنطقة لكثافة العمالة الوافدة وسياسات استقدامها مباشرة من قبل صاحب العمل (الكفيل) ووفق تفضيلاته الشخصية للعمل لديه حصراً أو العودة لبلدانها. وبالتالي فإن حرية انتقال العاملين ضمن سوق عمل الدولة غير متاحة وشروط العمل غير متقاربة، لأن مكافئة أغلب المواطنين غير مرتبطة بالجهد والإنتاجية أو الحاجة إلى عملهم وإنما شكل من أشكال تدوير عائدات النفط وشراء الرضى السياسي.

وحتى يتغير ذلك الوضع الشاذ يلزم أن تقوم الحكومات بإصلاح سوق عمل المواطنين أولاً وربط المكافئة فيه بالجهد واعتماد السياسات اللازمة لتعبئة كل من هم في سن العمل من المواطنين.

ومن ثم تقوم الحكومات نفسها مباشرة بتقدير حاجة سوق العمل الإضافية والقيام من خلال سفاراتها باختيار الوافدين للعمل في حدود تلك الحاجة المؤقتة الضرورية، مراعية في ذلك كفاءة الوافد ومستواه التعليمي ومدى قدرة الوافد على الاندماج في ثقافة المجتمع القادم إليه وإمامه بالغة العربية. وهذا هو ما يحصل في كل دول العالم التي هي في حاجة لعمالة مؤقتة أو هجرة منتقاة حيث تقوم الدولة نفسها بالتدقيق المسبق في صفات القادمين وفق مصلحة استمرار المجتمع واندماج أفرادهم وجماعاته والسلم الاجتماعي فيه واعتبارات الحفاظ على لغته وثقافته وهويته الجامعة.

وذلك عندها يُلغى العمل بنظام الكفيل تدريجياً، حال عودة المكفولين حالياً للعمل عند صاحب عمل محدد، إلى بلدانهم مكرمين عندما تنتهي تأشيرات زيارة العمل الممنوحة حالياً لكل منهم. وعلى صاحب العمل في المستقبل أن يسد حاجته من سوق العمل المحلي الذي يصبح من حق جميع العاملين في الدولة خارج نظام الكفيل الراهن، بالانتقل من عمل إلى آخر طيلة استمرار تأشيرة العمل الممنوحة لكل منهم لمدة محددة.

والاختلال الأكبر في سوق العمل كما سبقت الإشارة، هو اختلال في سوق عمل المواطنين في دول مجلس التعاون. وهذا الاختلال في تقديري هو مظهر من مظاهر الخلل الإنتاجي-الاقتصادي والخلل السكاني المزمنان في دول المنطقة.

ويعود ذلك ابتداء إلى ضعف تعبئة قوة العمل المواطنة، فنسبة مشاركة قوة العمل المواطنة في النشاط الاقتصادي لا تتجاوز 24% من إجمالي عدد المواطنين في دول المنطقة مقارنة بنسب تصل إلى 40% في الدول المتقدمة ولا تقل عن 30% في الدول النامية. ولعل **ظاهرة البطالة المرفهة** بين المواطنين لاسيما من لا يسمح تحصيلهم العلمي بالحصول على وظائف عالية تتناسب مع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، هي من بين أسباب تدني نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل.

فهناك أصحاب المخصصات المالية من المال العام وأبناء الأغنياء والمتسربين من نظام التعليم والمرأة المتعلمة، الذين لا يجدون وظائف حكومية سهلة ومرتفعة الأجر، كلهم لا يطلبون عمل ولا يسعون للحصول عليه ما لم تكون المكافئة والمركز الوظيفي فوق مستوى ما يسمح به الجهد المبذول والمستوى المهني بكثير.

ويخطى من يظن أن هذه الفئة قليلة. ففي دراسة قمت بها عام 1995 تبين أن ما يمكن أن نسميه بطالة مرفهة في قطر قد بلغ حوالي 12% من الرجال و88% من النساء الذين هم في سن العمل وليسوا على مقاعد الدراسة ولا هم من العجزة.

ويضاف لكل أنواع البطالة المعروفة والمبتكرة سياسات **التقاعد المبكر بل توجهات أحاله كوادر وعمالة ماهرة وطنية** إلى بند مركزي يستخدم لدفع رواتب الذين يسرحون من أعمالهم دون سبب يذكر، حسب مقولة "روح بينكم وخذ راتبك". وجدير بالذكر أن أعداد المتقاعدين مبكرا والمسرحين برواتبهم كبيرة وأغلبهم من خريجي الجامعات وبينهم أفضل الكفاءات الوطنية.

وإذا أضفنا **البطالة الظاهرة** فإن هناك ما يفوق نصف عدد المواطنين من الذين هم في سن العمل (من غير الأطفال والطلاب والعجزة) خارج سوق العمل، ويمكن تعبئة أغلبهم لو كانت هناك سياسات حكومية واعية بهذا الهدر لرأس المال البشري النادر.

وإذا مدينا سريان تلك النسبة على دول الخليج اليوم حيث مازالت نسبة مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي حوالي 24% من إجمالي المواطنين. وحيث تبلغ قوة العمل المواطنة خمسة ملايين ونصف ناشط في عام 2008، فإن تقديرنا لحجم البطالة المرفهة والمتقاعدين قسرا والبطالة الظاهرة، قد يصل إلى أكثر من مليونين ونصف مواطن يمكن تحفيز نسبة عالية منهم على الانضمام لسوق العمل.

وأخير وليس آخر يجب ألا ننسى **ظاهرة البطالة المقنعة** التي اشتهرت بها المنطقة وفاقت دول العالم في معدلاتها، نتيجة لاضطرار الحكومات إلى تكديس المواطنين في الإدارة العامة وبقية المؤسسات الحكومية بسبب فشل سياسات "التنمية" في خلق وظائف اقتصادية مجدية. ولا يمكنني أن أقدر حجم البطالة المقنعة "لأنها مقنعة"، ولكنني أظن إنها عالية جدا وواضحة وإن اختلفت من دولة إلى أخرى بسبب اليسر المالي.

وفي الدراسات التي قام بها الزميل الدكتور خالد اليحيا حول كفاءات توظيف رأس المال البشرية في دول المنطقة، تبين أن جهود التعليم والتدريب لم يصاحبها مع الأسف، حسن توظيف للموارد البشرية المواطنة.

وغني عن القول أن **توظيف رأس المال البشري وتعبئة كامل قوة العمل المواطنة** في دول المنطقة هو مفتاح الحل والسبيل لمعالجة اختلال سوق العمل وضبط التحولات الديمغرافية التي أدت إلى الخلل السكاني المتفقم.

ثالثاً: الحاجة للإصلاح الجذري في دول المنطقة

إن علاج سوق العمل وضبط التحولات الديمغرافية التي يناقشها المؤتمر تتطلب بالضرورة النظر إلى أسبابها العميقة. فهي مجرد مظاهر فرعية لأوجه خلل مزمنة في المنطقة تحتاج إلى إصلاح جذري.

والإصلاح الجذري في كل من دول المنطقة يحتاج إلى إرادة سياسية، كما يحتاج إلى طلب ملح وفعال من الشعب بضرورة الإصلاح العاجل والانتقال إلى نظم رشيدة يتمتع المواطن فيها بمشاركة سياسة فعالة.

وأوجه الخلل الرئيسية المزمنة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون يمكن إيجازها في أربعة:

أولها: الخلل الإنتاجي-الاقتصادي

ويتمثل الخلل الإنتاجي في الاعتماد المُطلق والمُتزايد على ريع صادرات ثروة طبيعية ناضبة هي النفط الخام (الزيت والغاز الطبيعي)، يهدد التقدم العلمي والتطورات التكنولوجية مستقبل الطلب عليها ومستوى أسعارها الحقيقية والجارية. فمصدر كافة أوجه الدخل الرئيسية في دول المنطقة هو الريع الاقتصادي، الناتج من ارتفاع سعر النفط مرات بالنسبة لتكاليف إنتاجه. وهو خلل يتجلى في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر هذه الدخل هو ريع تصدير ثروة طبيعية ناضبة وليس إنتاجية الأفراد والمؤسسات كما هو الحال في الاقتصاد الإنتاجي. وحتى ندرك مدى هذا الخلل الإنتاجي علينا أن نتصور ما يمكن أن يحصل لكافة أوجه الدخل في المنطقة لو استبعدنا عائدات ريع تصدير النفط أو جزء كبير منها لأي سبب من الأسباب.

فنتيجة لعدم رغبة وربما عدم قدرة كل من دول المنطقة مُنفردة على تبني سياسة نفطية وطنية تخضع بموجبها صادرات النفط لاعتبارات التنمية، تم تلبيتها للطلب العالمي على النفط بشكل تلقائي دون أدنى اعتبار للقدرة الاستيعابية أو الطبيعة الناضبة للثروة النفطية أو ما يهدد ريعها الاقتصادي من اختراعات وتطورات تكنولوجية. وبذلك تزايد الاعتماد على ريع النفط منذ عقود، وأصبح ريع النفط يكاد يكون هو المصدر الوحيد لإيرادات الميزانية العامة وميزان المدفوعات والاستثمارات العامة وسائر الحسابات القومية الأخرى.

وقد صاحب هذا الخلل الإنتاجي المستمر، خلطاً بين المال العام والمال الخاص، وغياب الشفافية تجاهه لدرجة اعتبار الميزانية العامة والاحتياطي العام للدولة سرا على المواطنين في بعض دول المنطقة. الأمر الذي أدى إلى الكثير من التسرب والهدر وسوء تخصيص عائدات النفط للاستهلاك الجاري بدل توجيهها للاستثمار، كما أدى إلى تخلف سياسات إعادة تدويرها داخلياً وخارجياً. فباستثناء الكويت منذ صدور دستور 1962، لا تنشر معظم دول المنطقة حسابات ختامية للميزانية العامة تتضمن كافة أوجه الدخل والنفقات العامة ولا حسابات مُدققة للاحتياطي العام ولا تنشر تقارير ديوان المحاسبة إن وجدت.

من هنا اكتسبت دول المنطقة بامتياز صفة الدولة الريعية وفشلت فيها سياسات تنويع مصادر الدخل وتراجعت فيها حرمة المال العام وتضخم فيها استهلاك عائدات الثروة النفطية، على حساب استثمارها لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة، وأصبحت تُعاني من خلل إنتاجي-اقتصادي مُزمن، لن يصلح أمرهما إلا بإخضاع صادرات الزيت والغاز الطبيعي، لاعتبارات التنمية الحميدة، وربط تصديرهما بنمو القدرة الاستيعابية المُنتجة لاقتصاد البلد المُصدر من أجل بناء قاعدة اقتصادية تكون بديلة تدريجياً للاعتماد على صادرات النفط الخام.

ثانيها: الخلل السكاني المتفاقم بسبب إهمال إصلاحه وتجاهله مؤخراً كما سبقت الإشارة. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سكان دول مجلس التعاون من عشرة ملايين عام 1975 إلى أربعين مليون عام 2010. وبذلك ارتفعت نسبة الوافدين في إجمالي سكان دول مجلس التعاون إلى 41% مقارنة بحوالي 22% عام 1975. كما تدنت نسبة مساهمة المواطنين في قوت العمل إلى 33% مقارنة ب 61% عام 1975.

هذا بالنسبة لإجمالي السكان وقوة العمل المجتمعة للمنطقة، أما الدول الصغيرة منها فقد تدنت نسبة المواطنين في السكان إلى 10% ومساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل إلى 6% فقط في قطر والإمارات عام 2010 على سبيل المثال.

وجدير بالذكر أن ظاهرة الخلل السكاني في دول المنطقة برزت كظاهرة عامة منذ الطفرة النفطية الأولى في عام 1974. وفي "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل" الذي أعدته جماعة من أبناء المنطقة عام 1983 بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس التعاون والتي بدورها تبنته وقدمته لمجلس وزراء التخطيط، كان الهدف الثاني للإستراتيجية هو " تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها". ومع الأسف ذهبت تلك الإستراتيجية إدراج الرياح ولم يتم الالتفات إلى أهمية إصلاح الخلل السكاني في المنطقة، ولا أي وجه من أوجه الخلل المزمنة الأخرى.

وإصلاح الخلل السكاني اليوم يتطلب أن يتم تدريجيا تخفيض عدد الوافدين في السكان بما لا يقل عن 1% وفي قوة العمل بحوالي 2% سنويا وتعديل تركيبهم، دون إضرار بحقوقهم التعاقدية والإنسانية وإنما تدريجيا مع دوران مدد التعاقد. كما يتطلب بالضرورة إعادة الدور الرئيسي للمواطنين وتأكيد الدور القيادي للكوادر الوطنية، بما يصون هوية مجتمعات المنطقة، ويؤكد دور اللغة العربية في التعليم والإدارة والثقافة.

كما يجب بشكل فوري وقف العمل بسياسات التوسع العقاري لغير حاجة المواطنين والمقيمين للعمل، وتعديل التشريعات التي تمنح إقامات دائمة لمشتري المساكن، حيث وجدت في أي من دول المنطقة.

ثالثها: الخلل الأمني والاعتماد على الغير

يتمثل الخلل الأمني في عدم قدرة الدول على الدفاع عن نفسها عسكريا، بسبب صغر وضعف كل من دول المنطقة منفردة. الأمر الذي جعل كل منها تجد "أمنها" في التحالف! مع دول عظمى وإعطاءها قواعد وتسهيلات عسكرية من أجل حماية نفسها؟

وإذا كان من الصعوبة بمكان أن توفر كل من دول المنطقة مُتطلبات الأمن الوطني مُنفردة، فإن الحل الوحيد يتمثل في تجسيد كيان اتحادي ديمقراطي بين منظومة دول مجلس التعاون يتوفر له الحد الأدنى من القدرة على بناء منظومة دفاعية، كما تتوفر له شروط التنمية الحميدة المُستدامة مقارنة بدول المنطقة الأخرى على الأقل.

وربما تكون البداية اليوم في التفاعل الشعبي الجاد مع قرار مجلس التعاون، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد تلبية للمادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون. تلك المادة التي تجاهلتها دول المنطقة لمدة ثلاثين عام بالرغم من المطالبة الأهلية الناعمة بتطبيقها.

وعلى كافة شعوب المنطقة اليوم أن تنتظر إلى قرار مجلس التعاون بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، نظرة الالتزام الرسمي، وان تغير أسلوب الترجي بأسلوب المطالبة الصريحة والضغط الفاعل من أجل قيام اتحاد فدرالي ديمقراطي بين دول المنطقة يوفر متطلبات الأمن وشروط التنمية الحميدة.

وجدير بالتأكيد أنه بدون انتقال دول المنطقة إلى نظم حكم ديمقراطية لن تقوم للاتحاد بينها قائمة.

رابعها: الخلل السياسي

وأخيرا وليس آخر يجب إصلاح الخلل السياسي. ويتمثل الخلل السياسي في غياب نظم حكم ديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية وضعف المُشاركة السياسية الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في أغلب دول المنطقة.

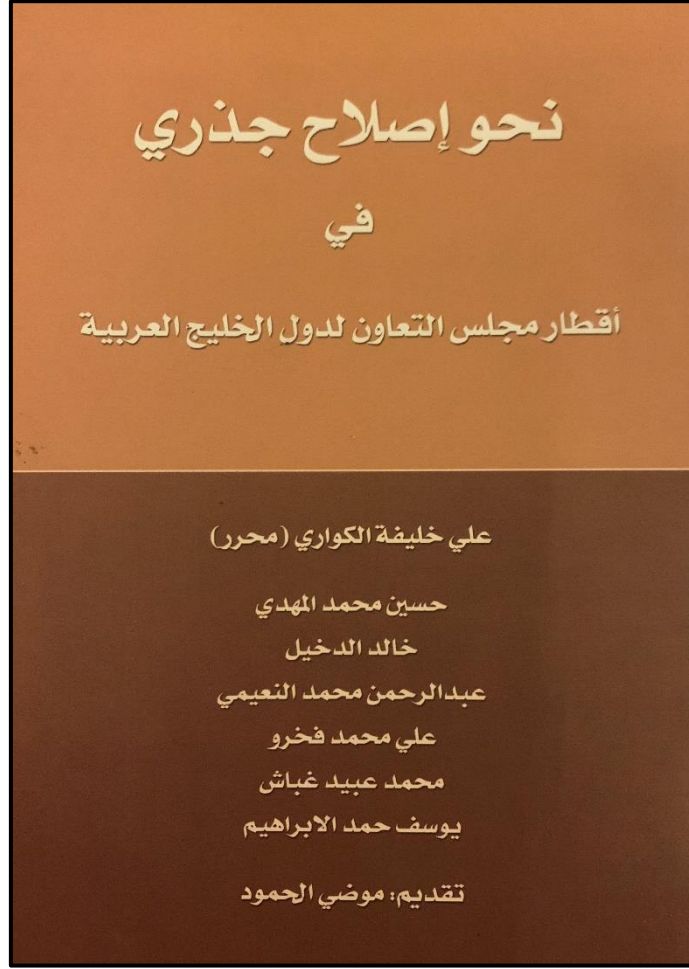
الأمر الذي أدى إلى استمرار الخلل في علاقة السلطة بالمجتمع والذي نتج عنه وجود "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز" على حد تعبير الزميل الدكتور محمد غباش.

وإصلاح هذا الخلل يتطلب الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، حدها الأدنى صيغة دستور الكويت لعام 1962 نصا وروحا ودستور البحرين لعام 1973 المعطل. وذلك بانتخاب جمعيات تأسيسية تضع دساتير ديمقراطية في الدول التي لا يوجد بها دستور تعاقدي.

ملحق (1) في كتاب

نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون

إعداد: الدكتور علي خليفة الكواري
عام 2004



** هذا مشروع طموح (قتلته ظروف الطفرة النفطية الثالثة 2004-2008 وانصراف الناس عن مطالب الإصلاح وذلك في ضوء استعصاء الإصلاح في عصر النفط وما سمي بالعقد الاجتماعي بين الحكومة والمجتمع المفروض على الناس، والذي يقاوض المشاركة السياسية برفاهية نسبية بفض تدفق عائدات النفط). وقد تم تطوير مسودة هذا المشروع من خلال اللقاء الخامس والعشرون لمنتدى التنمية، وتم الاتفاق على أن يسعى القادرين من أبناء المنطقة على تأسيس منتدى أو ملتقى أهلي من شخصيات في المنطقة لديها الرغبة من تطوير الفكرة وإنضاج امكانية إطلاقها تدريجيا وفقا للظروف. وعلى ما يبدو أن المنطقة على المستوى الرسمي، قد صادف عام 2005 تبنيها توجهاً وسياسات خلال الطفرة النفطية الثالثة 2004-2008 جعلت الطرف غير مناسباً لانطلاق هذا المشروع مع الأسف. وفي تقديري أن هذا المشروع مازال صالحاً من حيث التوجه والضرورة، أن استقطب جهود الداعين للإصلاح في المنطقة قبل فوات فرص التنمية على المنطقة عندما يبدأ ريع النفط يتآكل، وتظهر المشكلات التي تم تأجيل مواجهتها خلال عمر النفط في وقت إمكانيات تمويل التنمية دون مشقة. نشر المشروع في أكثر من وسيلة، كما نشر ضمن الكتاب الصادر عن اللقاء.

تقديم

مشروع إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمل جماعي ومحاولة أهلية في الانتقال من القول إلى الفعل. وقد تم إعداد هذا المشروع من خلال حوار ودراسة استمرت قرابة عامين، ولم يكن المشروع عملاً مكتئباً فردياً، وإنما خلاصة لمساهمات عكست تجارب المشاركين في مناقشته، واستشرفت طموحات أبناء المنطقة في غد أفضل.

بدأت فكرة المشروع في منتصف عام 2002، في سياق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية والرغبة في ترجمة توصيات منتدى التنمية عبر خمسة وعشرين عاماً إضافة إلى المطالبات بالإصلاح والتحرك من أجله في المنطقة بشكل عام، إلى رؤية أهلية للعمل من أجل إصلاح جذري من الداخل في دول المنطقة. وقد تم الاتفاق على طرح موضوع الإصلاح في بداية عام 2003، حيث تم تكليفي من قبل المنتدى بوضع ورقة منهج للقاء السنوي الخامس والعشرين بعد ان تم تحديد قضايا الإصلاح وتم تكليف مختصين ومهتمين بإعداد أوراق العمل.

واخيراً تم تقديم تلك الأوراق وجرت مناقشتها في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي انعقد في البحرين بحضور حوالي 150 من أبناء المنطقة في الفترة من 14-16 يناير 2004 تحت عنوان "الإصلاح الجذري: رؤية من الداخل". وشملت أوراق العمل الأوراق التالية: الدكتور على فخرو: الانتقال من القول إلى الفعل. الدكتور محمد غباش، الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز. الدكتور علي خليفة الكواري، الخلل السكاني. الدكتور يوسف الابراهيم، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون: مدخل اقتصادي وسياسي. الأستاذ عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المدني. الأستاذ خالد الدخيل، الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج: كيف دلفت المنطقة إلى مظلة الأمن الأميركي. الدكتور حسين محمد المهدي، نحو تأسيس نظم تأمين ضد البطالة. وقد تم نشر تلك الأوراق في وقتها على أكثر من موقع منها www.aljazeera.net في باب الملفات الخاصة *تحت عنوان " متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل". كما انها منشورة أيضا على موقع www.arabrenewal.com تحت باب قضايا خليجية.

وفي ضوء قراءة الأوراق والمناقشات والاطلاع على التوصيات والمطالبات واطروحات التنمية وأدبيات الإصلاح في المنطقة، تم إعداد مسودة هذا المشروع الذي سوف يتم عرضه تحت ثلاثة أقسام رئيسية: أولها: المنطلق والتحديات. وثانيها: أجندة إصلاح جذري من الداخل. وثالثها: متطلبات الدعوة لمشروع الإصلاح.

وفي الختام يجب إن أن ينسب الفضل لأهله. وأهل الفضل في إعداد هذا المشروع هم اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية والمنسقين السابقين لنشاطاته، وللإخوان معدي أوراق العمل والمشاركين في اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذين كان لهم الفضل في إغناء الموضوع وضبطه.

أولاً: المنطلق والمحددات

دواعي الإصلاح ومبرراته

1-1 الإصلاح مرغوب ومطلوباً في كل زمان ومكان، ومن أيّ جهة جاءت الدعوة إليه. والإصلاح الجذري هو مدخل كل عملية إصلاح وطني جاد، لاسيما إذا كان الإصلاح المستحق قد تأخر مثلما هو الحال في دول المنطقة، وتمكنت أوجه الخلل الهيكلي من مجالات وقطاعات لا تقوم لعملية الإصلاح قائمة، إذا لم يتم البدء بتصحيح أوضاعها المختلفة.

2-1 وإلى جانب كون الإصلاح مطلوب وهناك حاجة ماسة لبدء عملية إصلاح جذري من الداخل لوقف تفشي شعور الإحباط، فإن هناك حاجة ماسة للتوافق بين حكومات المنطقة وشعوبها على أجندة إصلاح والبدء في وضعها موضع التنفيذ المتدرج من أجل تحسين وتطوير حاضر ومستقبل دول المنطقة وأهلها.

3-1 وإضافة إلى تلبية الحاجة الداخلية المزمّنة للإصلاح، وسد الذرائع على الضغوط الخارجية، فإن بدء عملية إصلاح جذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي العلاج الصحيح والسليم والناجع لحالات التطرف باتجاهين: أولهما: التطرف باتجاه العنف والانشقاق عن النظام. وثانيهما: التطرف باتجاه الاصطفاف والانسياق وراء أطروحات التدخل الخارجي، وفرض التغيير من الخارج باعتباره الخيار الواقعي الوحيد. وكلاهما يجدان مبرراتهما في حالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه دون إصلاح من الداخل ويتكاثران في تربة الجمود السياسي. ولن يتم الحد من استقطاب التطرف للأفراد والجماعات ووضع حد لأبعادهما وتداعياتهما الخطيرة على حاضر دول المنطقة وأهلها، إلا بالتوافق بين حكومات المنطقة وشعوبها على أجندة إصلاح جذري والبدء بوضعها موضع التنفيذ لتغيير الحقائق الراهنة المؤلمة على الأرض وفتح آفاق رحبة للإصلاح.

4-1 ويمكننا اليوم في ضوء مطالب الإصلاح على المستوى الأهلي الذي عبرت عنه حركات وعرائض وأدبيات الإصلاح عامة، وخطاب الإصلاح والخطط الرسمية على المستوى الوطني منه والإقليمي أيضاً، أن نتوصل إلى قواسم مشتركة لمطالب الإصلاح التي يجب أن يجري حولها حوار أهلي - أهلي ... من ناحية. ومن ناحية أخرى ... حوار حكومي - أهلي على مستوى مجلس التعاون وعلى كل مستوى وطني. وذلك من أجل التوافق على ما يمكن التوافق عليه من قواسم مشتركة بين كل حكومة وشعبها ومن ثم يجري تحويلها إلى أجندة إصلاح جذري توضع موضع التنفيذ في كل دولة من دول المنطقة.

محددات الإصلاح وعقبته

5-1 وجديرٌ بالتأكيد أن هناك حقائق على الأرض حالت ومازالت تحول دون قيام عملية إصلاح من الداخل، وإلا لما تأخر الإصلاح المستحق كل هذه العقود في المنطقة بالرغم من عظم التحديات التي تواجه السلطة والمجتمع. وقد أفصحت أوراق ومناقشات اللقاء الخامس والعشرين لمنندى التنمية - التي عرضت وحللت أوجه الخلل الهيكلي في المنطقة وحذرت من تفاقمه - عن خطورة استمرار تلك الحقائق المرة التي حدّت من فرص الإصلاح ووقفت عقبة في وجه جهود خيرة. الأمر الذي جعل من أوضاع المنطقة ومناخ الأزمات المطبق على أنفاسها، إشكالية تكاد أن تكون غير قابلة للمقاربة والإصلاح السلمي من الداخل.

6-1 ودون الدخول في تفاصيل تلك الأوراق والحوار الغني الذي تبادل الرأي فيه ما يناهز 150 من أبناء المنطقة حول موضوع لقاء "الإصلاح الجذري: رؤية من الداخل"، واللذان يعتبران جزء لا يتجزأ وخلفية لمشروع " نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون" هذا الذي نحن بصدد، كما يمكن الإشارة إلى أبرز الحقائق التي أدت إلى بقاء الأوضاع السياسية في المنطقة على ما هي عليه لعقود من الزمن بالرغم من حدوث تغييرات ومتغيرات مادية، إقليمية وعالمية تستدعي تغييرات سياسية جذرية في نظم الحكم القائمة في دولها.

7-1 وتبرز بين هذه الحقائق المرة أربع حقائق جعلت من "الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة ومجتمعاً أقل من عاجز"، على حد عنوان ورقة الزميل محمد غباش التي قدمت للقاء السنوي الخامس والعشرين لمندى التنمية في البحرين من 14 - 16/1/2004. هذا بالرغم من هشاشة الدولة وضعف إرادتها الوطنية تجاه الخارج. وتعيد أوراق الملتقى ومناقشاته أسباب هذا التوصيف "للدولة الخليجية"، إلى شعور حكومات المنطقة بالاستغناء عن دور شعوبها واستقلالها عن تأثير مجتمعاتها عند تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

وأول: هذه الحقائق تمثلت في الاستغناء بريع صادرات النفط وسياسات إعادة توزيعه عن ضرورة بناء مجتمع منتج ومشارك في أعباء الدولة وبناء الاقتصاد، أدت إلى تخلص السلطة من تأثير المجتمع وكرست اعتماد المواطنين على فتات الربح. وقد كان من نتائج ذلك بروز وتزايد الخلل الإنتاجي بسبب العجز عن بناء قاعدة اقتصادية بديله تدريجياً في الوقت الذي كان يمكن أن تساعد فيه الموارد النفطية وعائدات صادراتها على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يستفيد منها الجيل الراهن وتستمر في خدمة الأجيال القادمة بعد أن تقل إمكانية الاعتماد على النفط. وقد كان من بين أوجه الخلل الإنتاجي على سبيل المثال، اللجوء إلى سياسات البطالة المقنعة لتوظيف المواطنين في الإدارة العامة، كحل للفشل في خلق وظائف اقتصادية منتجة عندما كان الربح يسمح بذلك، ومن ثم بروز بطالة ظاهرة عندما شحت الموارد دون أن ينسحب "ترشيد الأنفاق" على نفقات تحويلية وأنماط استهلاكية ظاهرة للعيان. الأمر الذي أصبح يهدد الاستقرار في عدد من دول المنطقة، والبقية ليست بعيدة عن تقاوم أنواع البطالة المختلفة وغيرها من تداعيات الخلل الإنتاجي والاطمئنان إلى سياسة الاستغناء عن دور المواطنين.

وثانيها: أدت كثافة العمالة الوافدة، إلى الاستقلال عن تأثير المواطنين على استمرار النشاطات وسيره. ومن ثم تهميش دورهم في الإنتاج وفي عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة وفي المجتمع بشكل عام.

وثالثها: الاعتماد على الحماية الأجنبية والتحالف الخارجي، الأمر الذي قلل بالنسبة للحكومات من ضرورة المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين، كما حال دون بناء إمكانية وطنية دفاعية ونظام أمن إقليمي.

رابعها: غياب حركة أهلية إصلاحية فاعلة ومستدامة، إلى جانب سلبية النخب وصمتها المريب في أغلب الدول وفي أكثر الأحيان، حتى أصبحت ثقافة مجتمعات المنطقة متهمه بالقابلية للتغيب والاستكانة والإلقاء بالرغم من وضوح المخاطر وتعاضم التحديات.

فرص الإصلاح وتحدياته

8-1 ولعلنا اليوم نلمس بداية تغيرات في معطيات استغناء السلطة في دول المنطقة وشعورها استقلالاً عن تأثيرات مجتمعاتها. ويعود ذلك إلى تغير نوعي في الحقائق المشار إليها أعلاه بالزيادة والنقصان محلياً، ووقوع الحكومات تحت ضغوط وطلبات خارجية قد تؤدي إلى تآكل البقية الباقية من الإرادة الوطنية وتذهب بشرعية الحكومات وتنعكس بالتالي سلباً على الحكومات والمجتمعات ... من ناحية. ومن ناحية أخرى ... نلمس تغيراً وعدم رضى في مواقف شعوب المنطقة وأوساط بعض المثقفين والمتعاطين بالشأن الوطني، وتزايداً في عرائض وتحركات الإصلاح وأدبياته بشكل عام. هذا فضلاً عن توقعات أهلية على مستوى الرأي العام العالمي لحصول إصلاحات ذات طابع إنساني وعقلاني في دول المنطقة أسوة ببقية دول العالم. الأمر الذي يشير إلى بروز وضع مستجد حيث يجعل من الصعب استمرار حكم "الدولة الخليجية" بنفس أسلوب الحكم في الماضي".

9-1 وبالرغم من هذه المتغيرات النوعية مازال مطلب الإصلاح الجذري من الداخل في دول المنطقة عصياً. فمطلب الإصلاح منطقي وعقلاني وملح وفيه مصلحة لا شك فيها لأهل المنطقة الحاكم منهم والمحكوم. والإصلاح اليوم أصبح مخرجاً وطنياً من مسار الضياع الحالي. كما أنه السبيل لمواجهة المشكلات والإشكاليات المزمنة

والمتزايدة والتي أصبحت تهدد استقرار المنطقة، إذا استمرت دول المنطقة في مسارها الراهن بسبب تآكل الإرادة الوطنية وغياب الإرادة والإدارة السياسية لتغيير ذلك المسار، أو فقدت قدرتها على القيام بذلك.

10-1 من هنا يجب ان لا نستسهل إمكانية الإصلاح في دول المنطقة بالرغم من وجود أهمية واضحة للقيام به في كل دولة من دولها وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فالإصلاح الجذري اليوم إذا كان مطلباً ملحاً فقد كان مطلب الإصلاح كذلك بالنسبة لأهل المنطقة عبر العصر الحديث. والمطالبة الأهلية بالإصلاح مهما كانت خافته لم تنقطع قط على مدى قرن من الزمن وعلى الأخص منذ منتصف القرن العشرين. ولكن حركات الإصلاح – مع الأسف – أجهضت أو تم احتواؤها أمنياً ولم تمهل حتى تتضح وتكون حركات مستدامة، تكال بالوصول إلى توافقات بين حكومات المنطقة وشعوبها وتتوفر لها مقومات القيام بعملية إصلاح على ارض الواقع. ويستثنى من ذلك مرحلتان قصيرتان شهدت أولهما وضع دستور الكويت لعام 1962، وشهدت ثانيتهما التوافق على دستور البحرين لعام 1973، والتي كان لظروف اللحظة الراهنة عند وضع كل منهما إلى جانب توافق السلطة والمجتمع إضافة إلى ملائمة الظروف الخارجية، فضل في خروج نصوص تلك الدساتير إلى حيز الوجود. من هنا يجب ان لا يغيب عن بال دعاة الإصلاح اليوم، ان حظ دعاه الإصلاح في الوقت الحاضر ليس بالضرورة أفضل من حظهم في السابق. وان هناك استراتيجيات معادية ذات قدرة على التنفيذ حالت في الماضي، وسوف تعمل على إعاقة نمو حركات الإصلاح، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً في المستقبل. وبذلك فالدعوة الراهنة قد تكون مجرد رغبة تضاف إلى الرغبات التي تقدمت بها العرائض وصرخت بها الأدبيات ورددتها الخطابات الرسمية. وعلى دعاة الإصلاح إدراك المتغيرات الجديدة والمخاطر التي لا بد ان تقتنع شعوب المنطقة وحكوماتها انهم متعرضون إليها لا محالة، ويجب عليهم بالتالي العمل على تنمية توافق أهلي-أهلي تمهيداً لحوار أهلي – حكومي يرتفع بأهل المنطقة إلى مستوى المسؤولية التاريخية عندما يتوصلون إلى قواسم مشتركة يؤسسون عليها توافقهم وبنون عليها حركة إصلاح جذري مستدام من الداخل، ذات مشروع إصلاحي قابل للتنفيذ. وهذا المشروع الإصلاحي ليس مطلوباً منه بالضرورة رفض مبادرات الإصلاح الأخرى من الداخل والخارج بل عليه ان يستفيد منها ويتعاون معها ضمن إطار مشروع الإصلاح الجذري المنشود حيث تقاطعت مشروعات الإصلاح الأخرى مع أهداف أجندة الإصلاح الجذري. فالإصلاح كما سبقت الإشارة مطلوب من أي جهة جاءت الدعوة إليه، طالما كان إطاره الجغرافي ومرجعياته الثقافية والمصلحية تعكس تفضيلات المتأثرين بالإصلاح وتلبي تطلعاتهم وتحترم حقهم في تقرير المصير واختيار الشريك والمساهمة في وضع الأجندة.

ثانياً: أجندة إصلاح جذري من الداخل

بنود الأجندة

1-2 تشير أوراق ومناقشات اللقاء الخامس والعشرين لمنندى التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تجسيدها في أهداف وطنية وإقليمية عامة صالحة لبناء أجندة إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2-2 وقد تم التعبير الأهلي عن وجود تلك القواسم المشتركة لمطالب الإصلاح من خلال عرائض ومطالب وأدبيات الإصلاح. كما تم التعبير عنها أيضاً على المستوى الرسمي في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وفي الاتفاقيات والبيانات الإقليمية وأكدت عليها خطابات القادة ومتخذي القرار وتصريحاتهم على المستوى الوطني ومستوى مجلس التعاون.

3-2 ومن هذه القواسم المشتركة والأهداف الوطنية الكبرى المعلنة يمكن صياغة بنود مرحلية إستراتيجية، لأجندة الإصلاح الجذري التي يمكن تركيزها في ستة بنود، يتوقف التوافق عليها على المستوى الأهلي – الأهلي والمستوى الحكومي – الأهلي، فتح آفاق الإصلاح الجذري من عدمه. كما يتوقف على وضع الحد الأدنى منها موضع التطبيق على أي مستوى وطني وعلى المستوى الإقليمي المشترك، بدء عملية الإصلاح الجذري الشاقة والطويلة التي لا بد من ولوجها وإلا تعرضت مجتمعات المنطقة إلى الضياع.

4-2 والبنود الستة لأجندة الإصلاح هذه باختصار شديد هي ما يلي:

أولاً: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع: وذلك من خلال الفصل بين الدولة باعتبارها مؤسسة يتساوى فيها كل المواطنين وبين شخصية الحاكم وبالتالي الفصل بين المال العام والنفوذ العام فيها وبين المال الخاص والنفوذ الخاص، وتأكيد حق المواطنين جميعاً في تكافؤ الفرص في المناصب العامة، وإقامة نظام الحكم على أساس شرعية دستور تعاقدي متجدد، يرتكز على مبادئ الدستور الديمقراطي ومنها المواطنة المتساوية وان لا تكون هناك سيادة لفرد أو لقلّة على الشعب والشعب مصدر السلطات، يمارس سلطاته من خلال حريات عامة مضمونة وقضاء مستقل وانتخابات دورية نزيهة وتداول سلمي للسلطة التنفيذية والتشريعية في إطار ملكية دستورية في حالة دول مجلس التعاون، يتم الانتقال إليها تدريجياً مبتدئين من الوضع المقيد للحكم الفردي المطلق الذي جاء به دستور الكويت لعام 1962، ودستور البحرين لعام 1973.

ثانياً: إصلاح الخلل السكاني: وذلك كي يصبح المواطنون تدريجياً أغلبية مطلقة في السكان ونسبة لا تقل عن 50% من قوة العمل في كل نشاط وكل قطاع من قطاعات الإنتاج في كل دولة. حتى يسترد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع.

ثالثاً: إصلاح الخلل الإنتاجي: وذلك بالاستفادة من موارد الزيت والغاز الطبيعي في إطار كيان قابل للتنمية، وتوظيف ريعهما في عملية بناء قاعدة اقتصادية متنوعة من حيث النشاطات والقطاعات، تكون بديله للنفط يمكنها تدريجياً توفير فرص عمل منتجة ومصادر دخل بديلة لعائدات النفط وتنمية قدرة على توازن ميزان المدفوعات وتلبية حاجة الاستيراد من عائدات صادراتها.

رابعاً: إصلاح الخلل الأمني في إطار مجلس التعاون: وذلك من خلال الاندماج الإقليمي والتكامل العربي من أجل تقليل الحاجة الوطنية والإقليمية والعربية لأي مظلة أمن خارجي. ويتطلب ذلك تصحيح علاقة السلطة بالمجتمع وتكريس نظام عدل وأمن ودفاع وسياسات مشتركة في إطار مجلس التعاون وعلى المستوى العربي والإسلامي، يقوم على علاقات تعاون وحسن جوار وتكامل مع نظام عادل وأمن وإستراتيجيات تنمية وتعاون دولي يراعي المصالح المشروعة لدول العالم كافة في إطار الشرعية الدولية.

خامساً: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني: وأخير وليس آخر يأتي مطلب الديمقراطية باعتباره هدفاً من الأهداف الوطنية وإلى جانب ذلك وسيلة لتحقيق بقية الأهداف. ويتطلب العمل من أجل تحقيق الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية البدء بعملية إصلاح وانفتاح سياسي ووضع أسس مشاركة سياسية فعالة في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل الملزمين بتنفيذها. وذلك عبر عمليات انفتاح سياسي يؤكد وجود ضمانات لحرية التعبير والتنظيم وسيادة حكم القانون، تنتقل من خلاله الدول إلى نظم حكم ديمقراطية أولاً، ومن ثم تبدأ بعد ذلك الانتقال الإستراتيجي وعبور المسار الطويل والشاق في عملية التحول الديمقراطي المستدامة، حتى يتم تدريجياً تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في بناء منظمات مجتمع مدني فاعلة، وتصبح الممارسة الديمقراطية في الدولة والمجتمع قيمة وثقافة يحميها ويصونها رأي عام مستنير.

سادساً: تأسيس شبكة أمن اجتماعي وقائي: وذلك من أجل تأمين المواطنين بشكل إيجابي – يضمن عدم انحراف التامين عن مقصده النبيل - ضد ظاهرة بطالة المواطنين المتصاعدة نتيجة للفشل في خلق وظائف منتجة، وبسبب نظم الحوافز المغلوطة في سياسات التعليم والتوظيف الحكومي. وكذلك ضمان حق التعليم والعلاج وتأمين مستوى معيشي كريم في ضوء التراجع المتوقع لمستويات المعيشة والخدمات العامة، في دول مصدر الغني والثروات الخاصة فيها التي تراكمت في أيدي القلة، كان وما زال بفضل استنزاف مورد عام ناضب هي الثروة النفطية، لم يحسن توظيفه بل أسيء استخدام عائداته.

إطلاق أجندة إصلاح

2-5 تحتاج أجندة "إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" إلى من يتحمل عبء تعزيز جهود الدعوة إليها. ومنندى التنمية الذي طرح مشكوراً موضوع "إصلاح جذري: رؤية من الداخل"، غير مهياً من حيث غرضه ومسيرته وتركيب عضويته أن يتحمل عبء تعزيز جهود الإصلاح. ويكفيه ما كان له من مساهمة في طرح موضوع الإصلاح

الجزري من الداخل في لقائه الخامس والعشرين، باعتبار قضية الإصلاح من القضايا التي صاحبت كل مشروع دراسي سنوي أو متخصص، عقده المنتدى عبر 25 عام من عمره المديد. وبذلك أصبحت قضية الإصلاح الشامل الجزري من الداخل، بعد أن بدأت جماعات وحركات في دول المنطقة تدعو إليه، قضية مستحقة الطرح من أجل إيجاد فهم مشترك أفضل بين أبناء المنطقة حول أهمية وكيفية تعزيز جهود الإصلاح.

2-6 ولذلك ربما لن يتجاوز دور المنتدى القيام بإطلاع أعضائه خاصة وأبناء المنطقة عامة على نتائج اللقاء الخامس والعشرين تاركاً للراغبين من بينهم التشاور حول أهمية وإمكانية تكوين ملتقى أو منتدى آخر يتحمل عبء الدعوة للإصلاح على مستوى مجلس التعاون وتعزيز جهود الداعين للإصلاح في كل دولة من دول المنطقة.

2-7 ومن أجل ذلك على الراغبين في تأسيس ملتقى أو منتدى لتعزيز جهود الإصلاح في المنطقة أن يجتمعوا ببعضهم للتشاور حول أهمية وإمكانية وكيفية القيام بذلك. وأن يختاروا المسمى والشكل الإداري الذي يفضلون، وأن يشرعوا في القيام بإطلاق الدعوة لتعزيز جهود الإصلاح في المنطقة.

2-8 وربما تكون البداية المناسبة لإطلاق أجندة إصلاح جزري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي إيصال هذا المشروع إلى من يمكن إيصاله إليه بشكل مباشر أو من خلال النشر، وتلقي الملاحظات عليه والتعرف على الاستجابات التي تؤكد على استعدادها للمشاركة الفاعلة في وضعه موضع التنفيذ. ومن ثم ترتيب لقاء للمستجيبين يتم فيه تقديم مشروع الإصلاح هذا بعد تنقيحه على ضوء ملاحظات ومقترحات المستجيبين بغرض إنشاء ملتقى أو منتدى حوار من أجل تعزيز جهود الإصلاح.

2-9 وإذا كان لا بد من الإشارة إلى معالم هذا الملتقى أو المنتدى في ضوء توجهات أوراق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية ومناقشاته وما تلي ذلك من لقاءات. فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: يمكن اقتراح مسمى "ملتقى الحوار من أجل الإصلاح في أقطار مجلس التعاون" ويمكن ان تضاف الديمقراطية إلى المسمى. أو أي تسمية أخرى يتفق عليها اللقاء التأسيسي.

ثانياً: غرض الملتقى أو المنتدى هو التوصل من خلال الحوار إلى قواسم مشتركة بين الراغبين من تيارات الفكر والقوى المؤثرة على العمل الأهلي، بهدف التوافق حولها لتكوين أساس مصالحة تاريخية بين الذين ينشدون التغيير أولاً. ومن ثم الحوار مع متخذي القرار بهدف التوافق على أجندة إصلاح وطنية تركز على السعي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى وتؤدي إلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية باعتبار الديمقراطية هدفاً وطنياً مركزياً، كما انها وسيلة لتحقيق بقية الأهداف الوطنية الكبرى. وسوف يعتمد الملتقى ابتداءً في تحقيق غرضه، على ترتيب لقاءات بين القوى الأهلية بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة والتوافق على أهداف وبرنامج عمل مشترك ومن ثم القيام بالدبلوماسية الشعبية لتمهيد الحوار على مستوى مجلس التعاون مع قادة المجلس، جماعة ومنفردين. وسوف يعمل الملتقى على الدعوة المباشرة للإصلاح على مستوى مجلس التعاون، بينما يقتصر جهده على تعزيز جهود الإصلاح على المستوى الوطني دون ان يكون طرفاً مباشراً في حركات الإصلاح في كل دولة.

ثالثاً: مقر الملتقى وتسجيله: مقر الملتقى أو المنتدى هو المنطقة سواء أمكن تسجيله كجمعية أهلية إقليمية أو مارس نشاطه بحكم الأمر الواقع مثلما هو الحال مع منتدى التنمية. ويمكن في حالة الحاجة إلى تسجيل قانوني أن يسجل المنتدى في الخارج كجمعية دولية إذا تعذر تسجيله في الداخل بحكم عدم وجود قوانين سارية في دول المنطقة في الوقت الحاضر لتسجيل جمعيات أهلية إقليمية، وربما يحتاج المنتدى إلى وجود ثقافي وإعلامي خارج المنطقة في مرحلة متقدمة من عمله. ويمكن أيضاً ان يتخذ تنظيم الملتقى شكل العضوية المفتوحة والجمعية العمومية ومجلس الإدارة أو أن يتخذ شكل المنظمة غير الحكومية التي يشرف عليها مجلس أمناء يقوم برعاية نشاط المنتدى والتأكد من أدائه لأغراضه باعتباره جمعية نفع عام.

ثالثاً: متطلبات الدعوة لمشروع الإصلاح

تأسيس ملتقى وإعلانه

3-1 تبدأ خطوات العمل من أجل الدعوة إلى مشروع الإصلاح، بإيصال مشروع "إصلاح جذري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" هذا بعد تنقيحه، إلى المشاركين في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية والى كل من يمكن مراسلته مباشرة من الداعين إلى الإصلاح. وكذلك إيصاله عن طريق النشر إلى كل المعنيين والمهتمين بالإصلاح من أبناء المنطقة، وتلقى ملاحظاتهم واستجاباتهم بهدف تنقيح المشروع واستكمال متطلبات تقديمه إلى اجتماع تأسيسي للراغبين الملتزمين بتعزيز جهود الإصلاح الجذري والمستعدين للعمل مع الآخرين من أجل تحقيقه.

3-2 التداعي إلى عقد اجتماع تأسيسي للمنتدى أو الملتقى الذي ينتظر أن يأخذ على عاتقه تعزيز جهود الإصلاح في المنطقة، وذلك من أجل تحديد غرض المنتدى ومتطلبات إنشائه واتخاذ الخطوات العملية لإعلان الملتقى وإشهاره.

3-3 نشر بيان يدعو إلى الإصلاح على المستويين الأهلي والرسمي والإعلان عن قيام المنتدى ودوره في ذلك.

3-4 تقديم عريضة تدعو إلى تبني أجندة إصلاح جذري من خلال الحوار على كل مستوى وطني ومستوى مجلس التعاون والتقدم ببنود اجندة إصلاح جذري عامة مشتركة من أجل بدء عملية الحوار حيث أمكن، يقوم بالتوقيع عليها المؤسسون ويدعون الراغبين في محيط علاقاتهم واتصالاتهم بالتوقيع عليها.

3-5 إشعار غير الناطقين باللغة العربية إلى جانب الناطقين بها عن طريق النشر والإعلان، بقيام مبادرة أهلية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدعو إلى إصلاح جذري على مستوى المنطقة وتعزيز جهود الداعين له على مستوى كل دولة من دولها. وذلك من خلال العمل على إجراء مصالحات تاريخية على قاعدة الديمقراطية على المستوي الأهلي وبين حكومات المنطقة والداعين للإصلاح فيها، وسوف تتعاون المبادرة مع كل دعوات الإصلاح وتوسع لإجراء الحوار معها.

آليات عمل الملتقى وأدواته

3-6 آليات عمل المنتدى أو الملتقى يمكن تصورها في الوقت الحاضر في ثلاث آليات تعمل بشكل متواز ومتكامل:

أولها: آلية الحوار وذلك من أجل التعرف على الأهداف الوطنية الكبرى من وجهة نظر كل طرف، وتنمية فهم مشترك أفضل حول المشاكل والإشكاليات التي يواجهها أمر التوصل إلى توافق على المستويين الأهلي والرسمي. ومن ثم السعي لمقاربة الإشكاليات تمهيداً لتنمية قواسم مشتركة تؤسس عليها أجندة إصلاح جذري. وآلية الحوار هذه قابلة للتطبيق عند إجراء حوار على المستوى الأهلي بين رموز التيارات الفكرية والناشطين عامة في كل بلد وعلى مستوى مجلس التعاون. ومن أدواتها التوسط لإجراء الحوار وندب حكماء من أجل اجراءه بين الأطراف الأهلية، وعقد اللقاءات وورش العمل والندوات والمؤتمرات من أجل تنمية فهم مشترك أفضل وتدشين نتائجها وإعلانها. كما إنها قابلة للتطبيق أيضاً في حالة إجراء حوارات أهلية – رسمية على مستوى مجلس التعاون ومستوى كل دولة من دولها. وربما تكون الدبلوماسية الشعبية ومقابلة الحكام ومراسلتهم من طرف شخصيات عامة وسيلة مناسبة. وكذلك فإن عقد لقاءات مشتركة بين مثل تلك الشخصيات

العامّة المقبولة أهلياً ورسمياً مع مسؤولين على المستوى الرسمي، تكون من بين الأدوات الرئيسية في تفعيل آلية الحوار وفتح آفاقه من أجل التوافق على أجندة إصلاح جذري على كل مستوى وفي كل دولة من دول المنطقة.

ثانيها: آلية التوعية ونشر ثقافة المصالحة على قاعدة الديمقراطية ومن أجل التقريب من أجل بدأ إصلاح جذري. وهذه آلية لازمه عند التهيئة وأثناء تعزيز الجهود ومن أجل تقوية المطالبة بالإصلاح. وأدوات ووسائل تفعيل هذه الآلية هي نفسها أدوات ووسائل تفعيل التوعية ونشر الثقافة الوطنية المسؤولة المنضبطة باجتماعية الهدف وعقلانية المنهج وسلمية الأسلوب. ومنها اللقاءات الواسعة القطاعية والفكرية والمحاضرات والمناظرات والكتابة والنشر والحديث إلى وسائل الإعلام ومواقع المعلومات، من أجل الدعوة إلى المصالحة مع العقل أولاً والنظر العقلاني في مشكلات المنطقة وإشكاليات الإصلاح فيها ومقاربتها من أجل تنمية الحد الأدنى من متطلبات الكتلة التاريخية اللازمة لحمل عبء الدعوة لإصلاح جذري واستدامة عملية الإصلاح بعد بدنها. وآلية التوعية ونشر الثقافة هذه قابلة للتطبيق على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي وهي آلية تتصل وتتفاعل مع جهود المصالحات التاريخية على الساحة العربية عامة.

ثالثها: آلية المطالبة السلمية بالإصلاح: وهذه الآلية تتأسس على نتائج الحوار وما يقود إليه من توافق بين الأهالي أنفسهم، وبين الشعوب والحكومات ويتم تفعيلها بفضل انتشار الوعي وتكريس ثقافة الإصلاح. والمطالبة السلمية تتم أيضاً على مستويين: أولهما: المستوى الوطني في كل دولة. وثانيهما: مستوى مجلس التعاون. ومن أدوات المطالبة السلمية ووسائلها، العرائض والاجتماعات المتوازية مع لقاءات القادة والمسؤولين الدورية ومتابعة جداول أعمالهم، وطرح وجهات النظر في مضمونها واقتراح ما يرى الأهالي أهمية في تناوله. وتتوقف الوسائل والأدوات المتاحة للمطالبة بالإصلاح على المستوى السياسي والإداري في كل دولة وفي مجلس التعاون، على الهوامش المتاحة لحرية التعبير والتنظيم والاعتراف من حيث المبدأ بحق المجتمع المدني في التعبير عن اهتماماته وطرح معاناته بشكل جماعي محسوس. ولا بد للمطالبة بالإصلاح ان تتعدى نطاق القاعات المغلقة إلى رحاب الشارع، والعمل سلمياً مع الجماهير من أجل وضعها موضع التطبيق.

مستويات وبرامج العمل ومؤسساته

3-6 المستويات: يتطلب العمل من أجل الدعوة إلى تنفيذ مشروع الإصلاح التحرك على مستويين.

أولهما: مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف المطالبة بإندماج مجلس التعاون في كيان سياسي فدرالي موحد، وفقاً لما جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس والتي تنص على تعاون الدول الأعضاء وصولاً لوحدها. وفي هذه الحالة تكون المطالبة بانتقال المجلس من مرحلة التعاون - التي طالت دون إحداث أثر جوهري على أمن وتنمية المنطقة - إلى تجسيد كيان فدرالي موحد، هي مدخل الدعوة إلى اجندة الإصلاح على مستوى الكيان الموحد لدول المجلس. ويكون التخاطب مع المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وبقية المجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة للمجلس وأجهزته المختلفة، باسم مواطني الدول الأعضاء في المجلس مجتمعين. وربما يكون ذلك مدخلاً وفرصة للشعوب والحكومات لان يبدأوا في مقاربة الإصلاح في إطار انتقال مجلس التعاون إلى كيان فدرالي موحد - قابلاً للتنمية وقادراً على توفير الحد الأدنى من مقومات الأمن الإقليمي وامتلاك إرادة الإصلاح الجذري - ، مقارنة جديدة غير محملة بسلبية علاقات الماضي بين السلطة والمجتمع في كل دولة. كما يأخذ - في هذه الحالة - من بيدهم سلطة اتخاذ القرار في الاعتبار، الحاجة إلى وجود ضمانات مؤسسية ديمقراطية يطالبها أمر تنازل الأسر الحاكمة والنخب المنتفذة عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الكيان الموحد، مثل السياسة الخارجية والدفاع الإقليمي والسياسات العامة لوضع اجندة الإصلاح موضع التطبيق عبر عملية تنمية شاملة مستدامة ذات بعد إنساني. ولعل المنطقة تجد في اتحاد ماليزيا نموذجاً وتجربة إسلامية تستحق الدراسة والاستفادة منها في مجال الوحدة والإصلاح على قاعدة الديمقراطية.

ثانيهما: العمل على المستوى الوطني من خلال تعزيز جهود الإصلاح في كل دولة من خلال الاهتمام بالمقومات العامة المشتركة لتسهيل قبول أجندة الإصلاح وتعزيز البيئة السياسية والثقافية الملائمة لها والتعاون مع الحكومات والأهالي من أجل بروز حركة إصلاحية وطنية في كل دولة من خلال الحوار والتوافق بين كل حكومة وشعبها. وفي هذه الحالة يقتصر دور الملتقى على تعزيز الجهود بقدر الإمكان دون الزج بنفسه طرفاً يتدخل في الشؤون الداخلية، التي قد يعقد ما يعتبر تدخلاً

في شأنها، التوافق الوطني. فالإصلاح في كل دولة يبقى رهيناً بتوافق المواطنين أنفسهم على أجندته، وقدرتهم على الحوار المباشر مع حكوماتهم من أجل بدء عملياته الشاقة والطويلة.

7-3 البرامج: أما برامج العمل المباشر على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى تعزيز الجهود على المستوى الوطني في كل دولة فهي ثلاثة برامج رئيسية تعبر في الوقت الحاضر عن الأهداف المرحلية لتحقيق غرض المنتدى. أولها: برنامج التوافقات التاريخية. وثانيها: برنامج الإصلاح. وثالثها: برنامج تعزيز الممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع الأهلي، والعمل من أجل انتقال الدول إلى نظم حكم ديمقراطية نصاً وروحاً.

8-3 المؤسسات: وأخيراً وليس آخراً فإن العمل من أجل الدعوة إلى مشروع الإصلاح تتطلب وجود مؤسسات أهلية إقليمية تتحمل عبء الدعوة إليه وتعزيز جهود العاملين من أجله، وصولاً إلى تبنى كل دولة على المستوى الوطني ومجلس التعاون على المستوى الإقليمي، لأجندة إصلاح جذري ووضعها موضع التطبيق. هذا وتتمثل هذه المؤسسات ابتداءً في التالي: أولاً: الملتقى أو المنتدى المشار إليه سابقاً. وثانيها: وقف لتعزيز العمل الأهلي الإقليمي. وثالثها: تنمية مجتمع مدني إقليمي مكملاً ومتكاملاً مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومعززاً لجهودها.

إعداد: علي خليفة الكواري

مقدمة كتاب اقتلاع الجذور

أوقفوا بيع العقارات مقابل منح الإقامة

أصلحوا الخلل السكاني**

الدكتور علي فهد الزميع

الدكتور علي خليفه الكواري

عام 2012



كتاب "اقتلاع الجذور" ليس مجرد دراسة تحليلية لأوجه الخلل السكاني وليس دراسة اقتصادية لحجم الاستثمارات العقارية، وإنما هي صرخة تأتي لتنبئ وتحذير شعوب المنطقة وحكوماتها بل لتنبئ العرب أجمعين، في وقت تغيرت فيه التوجهات الرسمية في بعض دول المنطقة تجاه الخلل السكاني المزمن، وأصبح الهدف المُعلن لبعض هذه الدول هو مُضاعفة عدد الوافدين على حساب دور المواطنين ونسبة مشاركتهم في قوة العمل، والتي تدنت إلى 6% من إجمالي قوة العمل في كل من الإمارات وقطر عام 2010. هذا بعد أن كان هدف دول المنطقة المُعلن منذ عقود هو إصلاح الخلل السكاني وإعادة دور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في دول المنطقة وهم القيادات والكوادر الرئيسية في الدولة.

** نشرت هذه المقدمة أول مرة بعنوان: أوقفوا بيع العقارات مقابل منح الاقامات في كتاب: عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أيار /مايو 2012. ص: 29-39.

فهذه الدراسة قامت برصد السياسات السكانية من أجل متابعتها في المستقبل، في وقت تفاقم فيه الخلل السكاني وتغيرت النظرة الرسمية إليه، وأصبحت دول وشعوب ومجتمعات المنطقة على مُفترق طرق وفي وضع حرج، يسير فيه الزمن ضد مصالحهم المشروعة، بل وجودهم الحيوي ومستقبل الأجيال المتعاقبة منهم.

وبذلك فإن هذه الدراسة هي تحذير وجرس إنذار أخير- ولا نقول مبكر- لشعوب أقطار مجلس التعاون وفي الدول الصغيرة منها خاصة، ينبههم للحفريات العميقة التي تجري تحت ما تبقى من بناء مجتمعاتهم العربية - الإسلامية، مُنذرة باقتلاع جذور تلك المجتمعات وطمس ثقافتها ونكوص مجتمعاتها الوطنية، بسبب تفاقم الخلل السكاني وسياسات منح الإقامة الدائمة لمشتري المساكن الاستثمارية والذين يقدرون بحوالي 4,5 مليون نسمة وينتظر أن يكون أغلبهم من غير المرتبطين بحاجات العمل وغير الناطقين باللغة العربية.

الأمر الذي تترتب عليه تحول "التنمية" في المنطقة إلى تنمية لضياح الهوية واقتلاع للمجتمعات الوطنية، نتيجة تدفق الوافدين بأعداد فاقت عدد المواطنين في معظم دول المنطقة. كما تترتب عليه قيام بنية اجتماعية وثقافية هجينة مشوهة واعتماد اللغة الإنجليزية لغة رسمية في التعليم والإدارة على حساب اللغة العربية. هذا إضافة لما نلاحظه في بعض دول المنطقة من تزايد الاعتماد في اتخاذ القرار على المستشارين الأجانب وتوظيف الكوادر الأجنبية غير العربية في الإدارة العامة في وظائف قيادية، إلى جانب إدارة القطاع الخاص. ولعل هذا ما حتم تحول لغة الإدارة والتعليم إلى اللغة الانجليزية بدلا عن اللغة العربية في أغلب دول المنطقة. إن المطلوب اليوم في بعض الدول من كل مواطن يرغب في الحصول على عمل، إجادة اللغة الانجليزية. والمفارقة أنه لا يطلب من الأجانب العاملين في القطاع العام والإدارة العامة إلماما باللغة العربية، اللغة الرسمية للدولة.

وهذه الدراسة أيضا هي باكورة إنتاج مركز الخليج لسياسات التنمية بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت. وهذا المركز أسس من أجل الانتقال بدراسات الخليج لتكون دراسة للسياسات ورصد لتوجهاتها تمهيداً لمتابعتها وتقييم ما يجري على كل سياسة من سياسات التنمية من تغيرات ونتائج إيجابية أو سلبية. وسوف يتم ذلك عبر التقرير السنوي للمركز وعبر موقع المركز والندوات والمؤتمرات التي سوف يعقدها أو يشارك فيها.

وقد تم تأسيس المركز كمشروع وقفي مُشترك غير هادف للربح. وجاء في مذكرة التفاهم بين المؤسسين كما جاء في النظام الأساسي للمركز بأن غرضه هو:

دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه بشكل عام، وعلى وجه الخصوص في مجالات التنمية والديمقراطية والوحدة. وذلك في إطار الهوية العربية - الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة.

ومن اجل تحقيق هذا الغرض تم التأكيد على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحرى ودراسة ومتابعة أوجه الخلل المزمنة ومشكلات التنمية والإصلاح والتكامل في منطقة المجلس والدول الأعضاء فيه.
- 2- التعرف على مؤسسات ونظم المجلس والدول الأعضاء.
- 3- التعرف على الخطط والسياسات العامة والقطاعية على مستوى المجلس وفي الدول الأعضاء.
- 4- تحليل السياسات والتعرف على توجهاتها لمعالجة أوجه الخلل المزمنة ومواجهة المشكلات، من عدمه.
- 5- تقييم أداء المجلس والدول الأعضاء فيه ورصد حالة التغير في مجالات التنمية والديمقراطية والوحدة.

ولعل بدءا المركز نشاطاته بدراسة ظاهرة تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون يُشير إلى الأهمية الإستراتيجية التي يعطيها المركز لإصلاح هذا الخلل المُزمن الذي يعمل فيه الزمن ضد شعوب المنطقة، إن هي عجزت اليوم عن الضغط من أجل إصلاحه. فعدم القدرة على إصلاح هذا الخلل هي نذير شر ومؤشر عجز مجتمعات المنطقة عن الدفاع عن هويتها ووجودها ومستقبل أجيالها المتعاقبة.

فشعوب المنطقة إن لم يمثل إصلاح الخلل السكاني المُزمن ووقف ظاهرة تفاقمه، قاسماً مشتركاً ومطلباً ملحاً لها، فإنها لن تستطيع إصلاح أوجه الخلل المزمنة الأخرى، ومنها الخلل السياسي في علاقة السلطة بالمجتمع وغياب الديمقراطية، وكذلك الخلل الأمني والخلل الاقتصادي - الإنتاجي، الذين يتطلب إصلاحهما تحول مجلس التعاون إلى اتحاد ديمقراطي يوفر شروط الأمن ومتطلبات التنمية الحميدة.

فالخلل السكاني اليوم يشل قدرة الشعوب ويقوض دورها باعتبارها التيار الرئيسي في المجتمع، ويعترض طريق إصلاح الأوضاع الواجب إصلاحها. كما يحول الخلل السكاني المواطنين إلى مجرد أقلية هامشية في السكان تعيش على المكرمات التي تتطلب بالضرورة الولاء الأعمى للسلطة. ولعل هذا البعد الخطر للخلل السكاني - إلى جانب عوامل رئيسية أخرى - هو السبب في توصيف السلطة والمجتمع في دول مجلس التعاون بأنها "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز".

وفي هذه المقدمة نتوقف عند موضوع دراستنا هذه "اقتلاع الجذور" وموضوعها تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون. وقد تجلّى هذا التفاقم في توجهات وسياسات وتشريعات أربع دول منذ مطلع القرن الحالي وبشكل خاص منذ 2004. فقد توسعت البحرين وعمان وقطر والإمارات في بناء المساكن الفاخرة بهدف بيعها لغير المواطنين والوافدين للعمل مقابل منح المشتري وأسرته إقامات دائمة خارج نظام تأشيرات العمل للوافدين.

وتوضح دراسة "اقتلاع الجذور" لأول مرة، النتائج الراهنة لسياسات التوسع في بناء المدن والأحياء السكنية الفاخرة بقصد بيعها لنخبة العولمة مقابل منح إقامات دائمة لمشتريها وعائلاتهم.

ويبين الجدول (2) في الدراسة بأن عدد هذه الوحدات السكنية يقدر بأكثر من مليون وثلاثمائة مسكن تستوعب أكثر من أربعة ملايين وثلاثمائة ألف نسمة في كل من الإمارات وقطر وعمان والبحرين. هذا في حين أن إجمالي عدد المواطنين في الدول الأربع هو ثلاثة ملايين وستمائة ألف نسمة فقط.

وإذا كانت هذه المساكن في أغلب الدول مازالت قيد الإنشاء، معروضة للبيع من قبل المستثمرين والمضاربين، فإن الإحصاءات المتوفرة عن دبي وهي أكبر أسواق بيع العقارات مقابل الإقامة تُبين وفقاً للدراسة بأن 24% من المشترين هم من الجنسية الهندية يليهم مواطني بريطانيا بنسبة 21% ومن ثم باكستان وإيران بنسبة 12% لكل منهما. أما نسبة المشترين من العرب فإنها نسبة لا تذكر. وكما تقول الدراسة "تدنى نسبة العرب ليس بالشيء المستغرب إذا ما لاحظنا أن اهتمام الشركات لا ينصب على العرب. فنسبة كبيرة من هذه الشركات لا تملك حتى موقعاً إلكترونياً باللغة العربية وتكتفي باللغة الإنجليزية فقط" (1).

ولعل فكرة ترويج بيع العقارات أو بيع حق الانتفاع بها مقابل منح الإقامة، هي أمر عجيب ومن المستغرب أن تأخذ به حكومات أربع من دول المنطقة.

أما الشركات والمكاتب الأجنبية التي روجت لهذه البدعة وصاغت الرواء والإستراتيجيات "الوطنية" ومخططات المدن واقتربت تشريعات ربط بيع العقارات بالإقامة، فإنها تستحق براة اختراع تغيير تركيبة سكان بلدان وطمس هويتها، لصالح هجرة تقتلع ما تبقى من جذور مجتمعات شرق الجزيرة العربية. تلك المجتمعات التي أنهك مجتمعاتها الخلل السكاني المزمّن وجعل أوطانها غريبة عن هويتها ولغتها. وأضحى دور المواطنين فيها هامشي يتلاشى، بعد أن أصبحوا مجرد جالية من سائر جاليات السكان وليس بالضرورة أكبر الجاليات.

كما أخذت مدن المنطقة تخطو في الطريق الخطر الذي يراد لها، لتصبح مدن "سائبة" متحولة، مدن الترانزيت التي ليس لها تاريخ ولا هوية، تتحول وفقاً لسكانها المتغيرين المغتربين (2).

وجدير بالذكر أنه لا توجد دولة ذات سيادة في العالم قد ربطت بيع العقارات فيها بمنح الإقامة لمشتريها وعائلاتهم. ولو عملت على سبيل المثال الدول الأوروبية بمثل هذه السياسة، لتدفق عليها سكان بالملايين يطلبون الإقامة الدائمة فيها. ولكن ما نلاحظه أن دول العالم كافة تربط زيادة السكان فيها إن هي رغبت في ذلك، باحتياجاتها الحقيقية الوطنية، وبقدرة مجتمعاتها على استيعاب المهاجرين ودمجهم في ثقافة المجتمع والتحدث بلغته.

أن اختيار المهاجر والتصريح له بالإقامة في دائرة الحضارة الغربية على سبيل المثال، هو حق من حقوق الدولة تقوم به وتدقق فيه سفاراتها بكل حرص وعناية، مراعية في ذلك تأثير الاختيار على ثقافة المجتمع ولغته ومصالح شعوبها وقدرة مجتمعاتها على الاستيعاب، ولا تترك ذلك الاختيار لمسوقي ومروجي عقارات أو صاحب عمل لا يأخذ في العادة المصلحة الوطنية في الاعتبار عند قرار الاستقدام، وإنما يراعي -بشكل طبيعي- مصلحته وربحيته الخاصة الأنائية.

وهذا هو فرق جوهرى بين الوافدين للعمل في المنطقة حيث يقتصر دور الدولة على التصريح بالعدد والجنسية، ويترك اختيار الأفراد المتقدمين لصاحب العمل وتفضيلاته الاقتصادية وفقاً لحاجته، وبين المهاجرين من الدول الأخرى التي تقوم الدولة باختيار الأفراد المتقدمين مباشرة -في حالة الحاجة- ولا تفوض صاحب عمل في اختيار الوافدين. وفي هذه الحالة تختار الدولة وفق سياسات وخطط ومعايير تعبر عن مصلحة وطنية مدروسة يقرها المجتمع عبر مؤسساته الديمقراطية. هذا إلى جانب الاختلاف الجوهرى الرئيسى المتمثل في فرق نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل.

والمؤلم حقا أن كثيرا ممن يدعون بحق جميع الوافدين في إقامة الدائمة وحق معظمهم في اكتساب الجنسية على حساب دور المواطنين وأمنهم الوطنى وحقوقهم المشروعة، لا يأخذون هذه الفروق الجوهرية ولا يوصّفون ما هو حاصل في دول المنطقة بأنه خلاا سكانيا يجب إصلاحه أولا، قبل النظر في حق الإقامة الدائمة ومن ثم اكتساب الجنسية بعد أن يكون اختيار المقيمين قد تم من قبل الدولة - وليس الكفيل- ووفق معايير الاندماج في المجتمع وقدرة المجتمع على استيعاب الوافدين. أن هذا الطرح المريب، حقا يراد به باطل وعلى حكومات المنطقة وشعوبها أن تصلح الخلل السكاني بشكل عاجل وتدرجي قبل أن يتحول إلى كارثة اقتلاع لمجتمعات المنطقة وضياع لهوية شعوبها وطمس للغتها وثقافتها العربية.

وفي كل الأحوال لا نجد اليوم دولة في العالم تسعى لجذب سكان يفوق عدد مواطنيها. بل إن ما نجده في كل دولة مسئولة تجاه مواطنيها هو وضع للقيود الشديدة على تدفق الهجرة واستقرار الوافدين فيها حفاظاً على هوية الدولة ومصالح مواطنيها. ولعل بروز الموقف من تدفق الهجرة وضبط تركيبها الثقافي والسعي للحد منها في الدولة الأوربية، باعتباره أحد السياسات التي تشكل برنامج والتزام كل حزب يسعى للحصول على الأغلبية في الانتخابات، تشير إلى إدراك العالم لتبعات الهجرة ومخاطرها على المجتمع المتقدم لها، إن لم تكن قادرة على استيعاب الوافدين ثقافياً وتحقيق اندماجهم في المجتمعات الوطنية.

هذا في وقت لم تصل فيه نسبة الوافدين في أي من تلك الدول إلى 20% من إجمالي السكان. فكيف يمكن قبول زيادة السكان بصرف النظر عن حاجة المجتمع وفوق طاقة استيعابه في دول يتراوح فيها عدد الوافدين بين 40 إلى 90% من إجمالي السكان. أما نسبتهم في قوة العمل فإنها تفوق ذلك.

إنه غريب بل عجيب ما نراه من سياسات سكانية وتشريعات رسمية في أربع دول من دولنا المختلفة سكانياً، حيث يتم تشجيع زيادة السكان بما يفوق عدد المواطنين عن طريق التوسع العقاري وترويج بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتري العقارات، بصرف النظر عن حاجة المجتمع وقدرته على الاستيعاب الاجتماعي للمقيمين الدائمين الجدد، ودون اعتبارات للغة العربية وهويته العربية – الإسلامية الجامعة.

وكما تشير الدراسة، فإنه من المهم التنويه بأن التعاطي مع مسألة الوافدين وتوفير حقوقهم الإنسانية والاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، ومن الأهمية تجنب المواطنين الوقوع في خطر لوم الوافدين على الوضعية التي وصلت إليها التركيبة السكانية في المنطقة، والتي قد تدفع البعض إلى حالة من التعصب المتطرف الموجه في الأساس إلى الوافدين كأساس للمشكلة. فجدور الوضع لا تكمن فيمن قرر النزوح عن وطنه وأهله بحثاً عن لقمة العيش، فمن الطبيعي أن يبحث الإنسان عما يوفّر له ولعائلته حياة أفضل. بل علينا أن نعي أن جذور المسألة تكمن في التركيبة الاقتصادية والسياسية التي أدت بالمجتمع إلى أن يصل إلى النظام الاقتصادي الحالي، المبني على استقطاب العمالة الوافدة بأعداد متزايدة تفوق قدرته على الاستيعاب.

ولعل نظرة تاريخية سريعة على تصاعد الخلل السكاني المزمّن في دول المنطقة تُشير إلى خطورة تفاقمه عن طريق ربط بيع العقارات بالإقامة الدائمة. هذا إضافة إلى الضغوط من أجل منح الإقامة الدائمة ومن ثم الجنسية للعمالة الوافدة ولم شمل أسرها.

فالخلل السكاني في دول المنطقة برز كظاهرة منذ الطفرة النفطية الأولى في عام 1974. وارتفعت الأصوات المحذرة وارتفعت الشعارات الرسمية في خطط "التنمية" مؤكدة على ضرورة إصلاح الخلل السكاني.

وفي "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل الذي أعدته جماعة من أبناء المنطقة عام 1983 بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس التعاون (3)، كان الهدف الإستراتيجي الثاني للإستراتيجية هو " تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها ". وكان مقترح الوثيقة هو تخفيض قوة العمل الوافدة في دول المجلس من 2.2 مليون عام 1981 إلى 1.2 مليون بعد عقدين من الزمن عام 2000، حيث يتوقع ارتفاع قوة العمل المحلية من 1.8 مليون عام 1981

إلى 6.5 مليون عام 2000. وبذلك كان يتوقع انخفاض نسبة الوافدين في قوة العمل من 54.5% من إجمالي قوة العمل في دول المنطقة عام 1981 إلى 15.9% عام 2000.

وجدير بالذكر أن " الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل " كان يستهدف رفع قوة العمل المواطنة في كل من أقطار المجلس بين عام 1981 وعام 2000 إلى النسب التالية: الإمارات من 13.1% إلى 50% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 475 ألف إلى 484 ألف: البحرين من 41.6% إلى 85% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 137 ألف إلى 240 ألف: السعودية من 57% إلى 90% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 2.5 مليون إلى 5.1 مليون: عمان من 46.7% إلى 86.2% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 245 ألف إلى 724 ألف: قطر من 21.5% إلى 52.5% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 121 ألف إلى 132 ألف: وأخيراً الكويت من 21.5% إلى 61.3% مع ارتفاع إجمالي قوة العمل من 480 ألف إلى 670 ألف.

ومما يؤسف له أن مجلس التعاون والدول الأعضاء فيه لم تأخذ الخلل السكاني مأخذ الجد ولم تسعى لإصلاحه طوال عقدين من الزمن من 1983 إلى عام 2001. هذا بالرغم من الانخفاض الذي شهده إنتاج النفط وانخفاض أسعاره وتراجع عائداته طوال هذين العَقدَين.

ففي عام 2001 أرتفع سكان المنطقة إلى 34.9 مليون نسمة نسبة المواطنين فيهم لا تتعدى 64.8% بعد أن كان إجمالي عدد السكان عام 1975 لا يتعدى 10.2 مليون ونسبة المواطنين 74%. أما قوة العمل الوافدة في المنطقة بين عام 1975 وعام 2000 فقد ارتفعت من 45% عام 1975 إلى 64.8% من إجمالي قوة العمل عام 2001 (4)

هكذا كان الوضع حتى عام 2000, خلل سكاني مزمن ومتصاعد بسبب استقدام عمالة وافدة كثيفة وغير ماهرة في معظمها. وكان الخطاب الرسمي يؤكد أنها عمالة مؤقتة وسوف يعود أغلبها تدريجياً، مكرماً إلى بلده بعد أن تحل العمالة المواطنة المتصاعدة والمؤهلة مكان أغلب الوافدين. وكانت سياسات السعودية والتقطير وأخواتها هي شعارات وزارات العمل في دول المنطقة. كما كانت معالجة الخلل السكاني أحد بنود جدول أعمال مكتب وزراء العمل والشئون الاجتماعية في دول مجلس التعاون الذي يتخذ من البحرين مقراً له.

ولكن الغريب أن المواطنين فوجوا بسياسات وتشريعات التوسع العقاري وبيع المساكن الاستثمارية مقابل منح الإقامة الدائمة لمشتريها في البحرين وقطر والأمارات وعمان. وبذلك انتقل الخلل السكاني التقليدي المزمن والمتصاعد إلى حالة من التناقض، شكلت ضغوطاً على حقوق مواطني دول المنطقة وحق شعوبها في أن تكون هي التيار الرئيسي في المجتمع تصون لغتها وتحافظ على هويتها العربية- الإسلامية. كما إنها سممت العلاقة الإنسانية بين المواطنين والقادمين للعمل الذين ليس لهم ذنب سواء وجودهم للعمل في المكان الخطأ في الوقت الخطأ.

ففي عام 2008 لوحظ تدني نسب المواطنين في إجمالي السكان وفي قوة العمل بسبب التوسع الخطر في الإنشاءات العقارية وما تتطلبه من بنية أساسية مادية واجتماعية، لاستقبال مشتري المساكن الفاخرة من خلال ترويج بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها. وبذلك وجدنا أن سكان الإمارات أرتفع من 3.5 مليون نسمة عام 2001 إلى حوالي 8 مليون

وانخفضت بذلك نسبة المواطنين في إجمالي السكان من 20% عام 2001 إلى حوالي 10% عام 2008، وتدننت نسبتهم في قوة العمل إلى 8.7%.

وفي قطر ارتفع عدد السكان عام 2008 إلى 1.5 مليون مقارنة بحوالي 700 ألف عام 2004. وتدننت نسبة المواطنين في السكان في نفس الفترة من 29% عام 2004 إلى 16% عام 2008 في غضون خمس سنوات بسبب التوسع في الإنشاءات وبناء المساكن من أجل بيعها مقابل منح الإقامة الدائمة لمشتريها.

وفي البحرين كانت المفاجئة حيث زاد عدد سكان البحرين بنسبة 42% خلال عام واحد حيث ارتفع عد السكان من 742 ألف في عام 2006 إلى أكثر من مليون وخمسة آلاف في عام 2007. وتدننت نسبة المواطنين في إجمالي سكان البحرين من ثلثي السكان إلى أقل من نصفهم بالرغم من تجنيس حوالي 80 ألف نسمة في عام 2007، الأمر الذي أدى إلى أن تكون نسبة زيادة عدد المواطنين 15% في عام واحد، هذا بينما الزيادة الطبيعية في عدد المواطنين لا يمكن ان تتعدى 3% (5).

هذا هو موضوع دراسة " اقتلاع الجذور " المتمثل في مخاطر استمرار الخلل السكاني التقليدي المزمّن، وتفاقمه أخيرا نتيجة سياسات وتشريعات غير مسبوقه، تربط بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها وأسرهم بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم.

وهي دراسة تكشف المأساة بالنسبة للمواطنين والمستقدمين سواء وتحذر من الكارثة، وإذا لم تدرك شعوب المنطقة وحكوماتها هذا الخطر وتعمل على معالجته بشكل تدريجي وإنساني وحازم وعاجل يصون حقوق المواطنين والوافدين المشروعة، ييدا بوقف سياسات وتغير تشريعات ربط بيع العقارات بمنح الإقامة الدائمة لمشتريها. وفي نفس الوقت إصلاح الخلل السكاني التقليدي المزمّن تدريجيا وطبيعيا من خلال العمل بشكل مخطط ومنظم على زيادة نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل بين 1 إلى 2 % سنويا وذلك باتخاذ الإجراءات الفعالة واختيار الآليات السليمة المناسبة لتحقيق ذلك الهدف الكمي المؤدي إلى إصلاح الخلل السكاني وإعادة الدور الرئيسي في المجتمع للمواطنين ومشاركتهم الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، بما يصون هويتهم ويحفظ مصالحهم ويعيد للغتهم وثقافتهم العربية- الإسلامية الاعتبار. وفي نفس الوقت يؤسس لعلاقة إنسانية تعاونية بين المواطنين والوافدين عندما يكون حجمهم ونسبتهم في السكان وفي قوة العمل في حدود استيعاب المجتمع وحاجته الضرورية.

وفي الختام لا يفوتنا أن نؤكد بأن هذه الدراسة الجديدة في مضمونها، تمثل جيلا من دراسة السياسات في المنطقة وقد إنشأ مركز الخليج لسياسات التنمية للقيام بها. وثابر مدير المركز الزميل الدكتور عمر الشهابي مشكورا حتى أنجزها بجهود لا تعرف الكلال عندما تكون الدراسة قضية.

والله من وراء القصد

مركز الخليج لسياسات التنمية

علي خليفه الكواري و علي فهد الزميع

ملاحظات وإيضاحات

- 1- (مخطوطة الدراسة ص 71).
- 2- مخطوطة الدراسة ص 67).
- 3- على خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985. صفحة 153-185.
- 4- على خليفة الكواري، العين بصيرة، منتدى المعارف, 2011. ص 71.
- 4- المرجع السابق، (ص 226 – 229).

الإصلاح ملح الأرض

تقديم كتاب

**السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون

الدكتور علي خليفة الكواري

عام 2012



الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، ماسة و عاجلة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمتفاقمة في أقطاره. وقد كانت هذه الحاجة للإصلاح موضوع أوراق ومناقشات اللقاء السنوي الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية، وقد احتوتها فصول كتاب "السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون".

** تقديم: الكتاب الصادر عن اللقاء السنوي الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية: تنسيق وتحرير: علي خليفة الكواري، "السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون"، منتدى المعارف، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2012. ص 15-19.

كما تم التطرق إلى بعض أوجه تلك الحاجة للإصلاح بالتفصيل في مقدمة كتاب الشعب يريد الإصلاح في قطر.. أيضاً (1) ومقدمة كتاب اقتلاع الجذور. ولا داعي في هذا التقديم المقتضب أن نكرر أوجه الخلل المزمنة والمنفاقة هذه أو الحاجة الماسة لإصلاحها.

ومن ينكر الحاجة للإصلاح في المنطقة، فإنما يتجاهل حق أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة في حياة كريمة ومستقبل آمن، ويضع نفسه ضد سنن الكون، فالإصلاح مطلوب في كل مكان وزمان. والإصلاح ملح الأرض، إن فسد فسدت الأرض وتخلف المجتمع، وهو السبيل إلى الرقي والنماء والأمان في كل مجتمع ودولة. وغني عن القول إن القيام بالإصلاح يتطلب بالضرورة تحديد أوجه الخلل وتشخيص عقبات التنمية الشاملة المستدامة، فالإصلاح ليس مجرد شعار أجوف وإنما هو مشروع وطني له شكل ومضمون يتم التوافق عليهما مجتمعياً.

وإذا كان من الجائز أن تكون هناك جهات نظر حول مضمون الإصلاح وأولوياته – التي يجب تحديدها من خلال مشاركة سياسية فعالة في إطار حوار وطني جاد – فإن ضرورة الإصلاح الجذري من الداخل في كل دولة من دول المنطقة لا يجوز الاختلاف حولها، بل يجب العمل على المستوى الرسمي والأهلي من أجل التوافق عليها وبدء عملية إصلاح لمواجهةها قبل فوات الأوان.

وما يؤسف له حقاً أن الحاجة للإصلاح في المنطقة أمر مسكوت عنه إعلامياً ورسمياً، عربياً ودولياً، وأن هناك من يقول – اقتناعاً أو تملقاً – إن دول المنطقة قد قامت بالإصلاح مبكراً أو إنها لا تحتاج للقيام به طالما مستوى المعيشة فيها أعلى من بقية الدول العربية، حيث يتردد في أرجاء الوطن العربي هتاف " الشعب يريد اسقاط النظام". والحقيقة أن نظم الحكم في المنطقة محمية من قبل دول عظمى، و(مستقرة) بسبب "كون السلطة فيها أكثر من مطلقة والمجتمع أقل من عاجز"، ومستويات الدخل فيها مرتفعة بسبب تدفق عائدات تصدير النفط والغاز. والشعب فيها لديه قابلية تقليدية لقبول الحكم القبلي المطلق ولا ينتظر منه أن يرفع عالياً شعار "الشعب يريد " في القريب العاجل.

وإن تجرأت جماعة ورفعت ذلك الشعار أو ما يقاربه ولو على سبيل المجاز، فإن ترسانة السلطة، الناعمة منها والصلبة، تكون لها بالمرصاد من دون خشية من إعلام خارج برصد تحركات الداخل، فالخارج حليف والهدف المشترك هو بقاء الأوضاع في دول مجلس التعاون على ما هي عليه، بعيدة عن تحركات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية تشد اليوم المطالبة بها في بقية الدول العربية.

ومن هنا، على الواعين المعنيين بالإصلاح من أبناء المنطقة باعتبارهم ضمير مجتمعهم، مهما قل عددهم وضعف تأثيرهم بسبب آليات الضبط السلطوي، أن يصدحوا بقول كلمة الحق ويحملوا تبعاتها متواصين بالحق وبالصبر.

وقد جاءت أوراق ومناقشات اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية المنعقدة في الدوحة مطلع 2012 الذي شارك فيه أكثر من 120 معنياً بالإصلاح من أهل المنطقة، لتدحض إنكار الحاجة للإصلاح في المنطقة وتستنكر تجاهله وتؤكد الحاجة للانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، وإرساء ملكيات دستورية في دول المنطقة. كما شددت الأوراق والمناقشات على ضرورة إصلاح السياسات العامة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة والمنفاقة في المنطقة.

وهذه الأوراق والمناقشات موضوع كتابنا هذا الذي يمثل حلقة في دعوة منتدى التنمية المتواصلة للإصلاح في دول المنطقة عبر ثلث قرن من الزمن. وربما نجد في أوراق ومناقشات اللقاء السنوي الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية هذا تنبيهاً لضرورة الانتقال من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة به سلمياً في كل دولة من دول المنطقة من قبل القوى الحية فيها.

فمنتدى التنمية منذ انطلاقه عام 1979، ركز على إبراز الحاجة للإصلاح بعد أن بينت دراسات المنتدى وحواراته أوجه الخلل، وقصور السياسات العامة في دول المنطقة عن معالجة مشكلات التنمية وتذليل عقباتها، فكان كتاب دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، أول موضوعات وإصدارات المنتدى، تلاه كتاب البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، ثم كتاب تربية اليسر وتحلف التنمية (2). واستمرت لقاءات المنتدى السنوية والندوات المتخصصة في تناول مختلف الموضوعات التي تتعلق بالتنمية في المنطقة، ونشر المنتدى الإصدارات حولها.

وفي اللقاء الخامس والعشرين عام 2004، توقف المنتدى عند ضرورة الخروج بمحصلة لما تم تناوله في المنتدى على مدى ربع قرن، ومن ثم طرح مشروعاً للإصلاح الجذري من الداخل في مواجهة الجمود الرسمي وما كان يطرح من مشروعات خارجية. ونشر ذلك في كتاب نحو إصلاح جذري من الداخل عام 2004، من قبل دار قرطاس في الكويت. وبذلك يأتي كتابنا هذا تتويجاً لجهود منتدى التنمية ونقله لنشاطاته من الدعوة للإصلاح، إلى تعزيز المطالبة به في سياق مطالبات الشعوب العربية بالإصلاح عبر الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية.

وجدير بالذكر أن اللقاء الثالث والثلاثين لمنتدى التنمية موضوع كتابنا هذا، هو استكمال للندوة التخصصية التي عقدت في دبي في حزيران / يونيو 2011، وتناولت "انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على دول مجلس التعاون". وقد تم نشر ما تيسر من أوراق تلك الندوة في مجلة المستقبل العربي، وترجمت إلى اللغة الإنكليزية.

وقد تناول كتابنا هذا في القسم الأول منه، نماذج من السياسات العامة تمثلت في بحث "الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي" للدكتور خالد بن عثمان اليحيى وتعقيب الدكتور عبد العزيز محمد الدخيل المسهب على الموضوع.

تلاه بحث "سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني" للدكتور عمر هشام الشهابي.

وفي القسم الثاني، يعرض الكتاب حالات دراسية حول الحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون :

أولها : الحاجة للإصلاح في عمان للدكتور محمد بن طاهر آل إبراهيم.

ثانيها : الحاجة للإصلاح في الكويت للأستاذ أحمد الدين.

ثالثها : الحاجة للإصلاح في المملكة العربية السعودية للدكتور عبدالمحسن هلال.

رابعها : أحداث البحرين : الأزمة والمخرج للأستاذ حسن علي رضي.

وقد تم نشر جميع المداخلات التي تم طرحها عند مناقشة كل ورقة.

كما تم ختام جلسات اللقاء، بمداخلات رئيسة حول أهمية وإمكانية الانتقال من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة به في دول المنطقة، قدمها كل من الزملاء الأستاذ فهد البذال من الكويت والدكتور محمد بن صنيان من المملكة العربية والأستاذ يعقوب الحارثي من سلطنة عمان.

وفي الفصل الثامن، من الكتاب، أضيفت ورقة منقحة لي حول " الحاجة للإصلاح في قطر " – تعذر تقديمها في اللقاء بسبب ضيق الوقت - ، كي تكتمل الحالات الدراسية عن دول المنطقة، وقد تعذر كتابة ورقة حول الحاجة للإصلاح في الإمارات العربية المتحدة، وهي إلى جانب قطر أكثر الدول حاجة عاجلة لإصلاح الخلل السكاني المتفاقم فيهما بخاصة.

وفي الختام أتقدم بالشكر للزملاء الأعضاء الذين قدموا العون والمساندة في كل مرحلة من مراحل تنسيق اللقاء وتحرير الكتاب. وأخص المنسقة العامة لمنتدى التنمية د. ابتسام الكتبي بالشكر والتقدير لما قامت به من قيادة حكيمة وهادئة لهذه المرحلة، حيث نسقت وأشرفت على أعمال الندوة التخصصية حول "انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الدول الأعضاء في مجلس التعاون"، وتابعت اللقاء السنوي وهيأت الظروف لنجاحه. والشكر موصول للزملاء الأعضاء أعضاء اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية لرعايتهم ومساندتهم القيمة.

وأنا مدين لتجاوب الزملاء الباحثين الأستاذ أحمد الدين، الأستاذ حسن علي رضي، الدكتور خالد اليحيى، الدكتور عبد المحسن هلال، الدكتور عمر الشهابي، والدكتور محمد بن طاهر آل إبراهيم على استجابتهم الكريمة وتحمل كل منهم عناء كتابة بحث متميز موضوعي وجريء في مجالات مسكوت عنها في المنطقة، فلهم جميعاً مني الشكر والتقدير والعرفان. والشكر موصول للسيدات والسادة الكرام المشاركين في الاجتماع والذين كان لتعقيباتهم ومداخلاتهم فضل إغناء موضوعات اللقاء وإنضاجها.

كما أشكر الصديق الدكتور ربيع كسروان، رئيس منتدى المعارف في بيروت، على مساهمته في إجراء تحرير لغوي وفني للكتاب.. ونشره وتوزيعه.

والشكر والامتنان واجب ومستحق للسيدة نجاح سكرتيرة المنتدى ومحرك نشاطه وذاكرته الحاضرة المدققة.

علي خليفه الكواري